العدالة المناخية

في سياقات عملية إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية في سوريا

ميسا صالح
صحفية وباحثة نسوية/عضوة
باللوبي النسوي السوري

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby

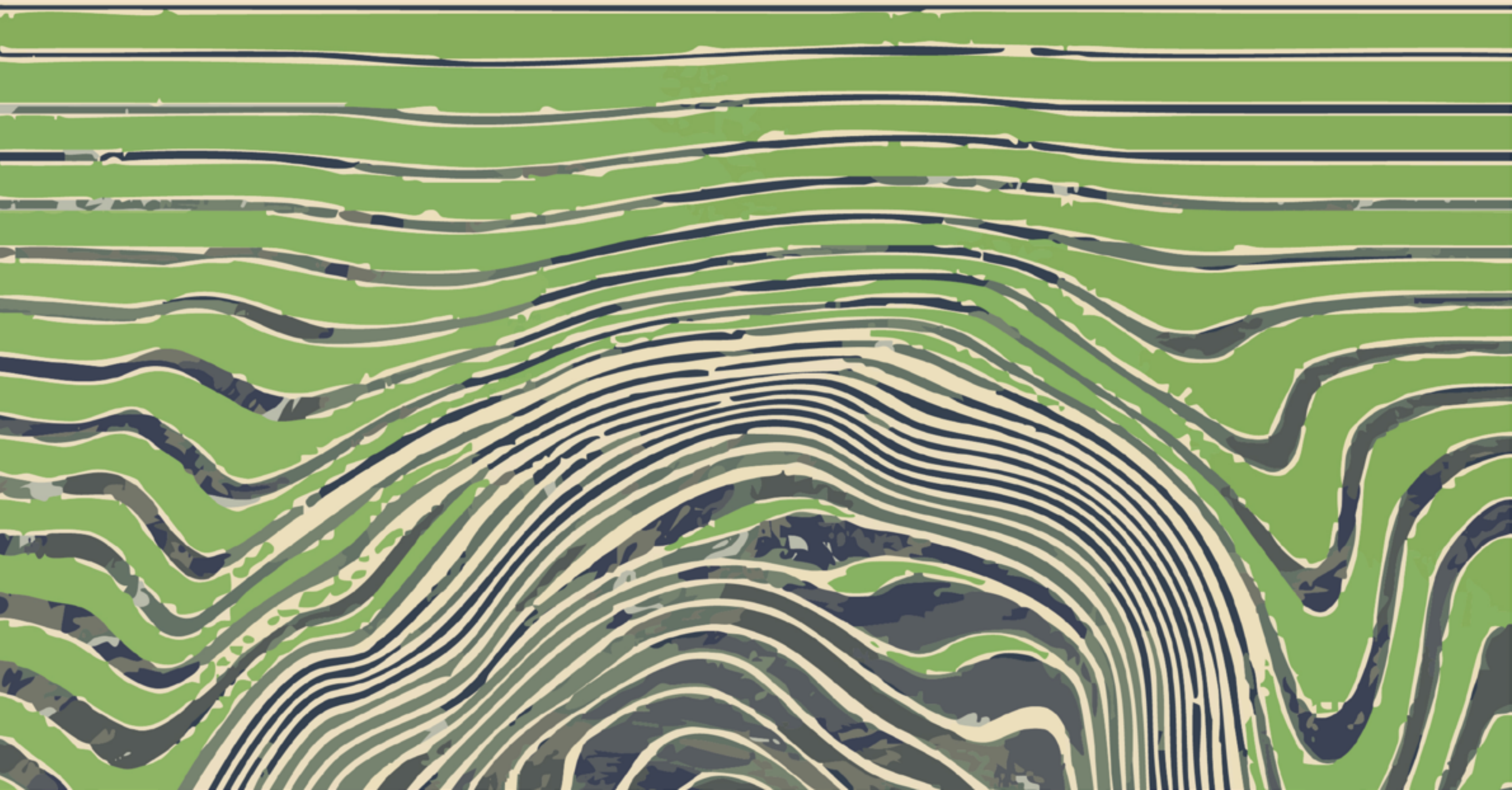

شكر وتقدير

يتوجه اللوبي النسوي السوري بجزيل الشكر إلى ميسا صالح، الصحفية والباحثة النسوية، التي أسهم تحليلها الدقيق والتزامها بتمركز تجارب النساء الحياتية في صياغة هذا التقرير.

نُحيّي النساء السوريات اللواتي شاركن شهاداتهن بشجاعة وثقة. لا تشكّل أصواتهن أساس هذا التقرير فحسب، بل تمثّل أيضاً شهادة على الصمود في مواجهة الحرب، والأزمة المناخية، والظلم البنيوي. وقد تم تغيير جميع الأسماء حفاظاً على سلامتهن.

كما نتوجّه بالشكر إلى الخبيرات اللواتي أسهمن في مجالات العدالة الجندرية، والعدالة المناخية، والصحة النفسية، والحوكمة المحلية، مما عزّز الإطار التحليلي لهذا العمل.

ونُحيّي أيضاً جهود المنظمات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات البيئية العاملة في ظروف بالغة الصعوبة داخل سوريا، والتي يظل عملها في توثيق الانتهاكات ومواجهة الإقصاء أساسياً لأي تصور للعدالة والتحول.

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby
www.syrianfeministlobby.org

من منشورات اللوبي النسوي السوري
جميع الحقوق محفوظة. 2026 ©

يجوز استخدام محتويات هذا التقرير ونسخها لأغراض غير تجارية، على أن تتم الإشارة إلى المصدر.

الفهرس

مقدمة 4

ملخص تنفيذي 5

المنهجية وحدود الدراسة 7

الإطار المفاهيمي 9

المناخ والحرب: إنتاج الهشاشة تحت تعدد السلطات. 10

شهادات النساء: كيف تُعاش أزمة المياه والجفاف يومياً. 16

المياه كعقدة للسلطة والندرة في سياق الحرب 20

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية: بين الالتزامات الدولية وواقع السلطة. 23

استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي يقوض العدالة المناخية 25

استمرار تسليح الخدمات الأساسية في سياق الأزمات المناخية 28

إعادة إنتاج اقتصاد الظل والفساد في إدارة الموارد 30

العدالة الانتقالية والعدالة المناخية: مساءلة الأذى البيئي وإعادة بناء شروط الحياة 32

عملية إعادة الإعمار في سياق العدالة المناخية: مقاربة نسوية لإدارة الموارد والحوكمة 36

التوصيات 40

المراجع 42

مقدمة

تقاطعت الأزمة المناخية المتفاقمة في سوريا، خلال السنوات الماضية مع حرب تعد من الأكثر عنفاً في تاريخ المنطقة، واتَّسمت باستخدام واسع لأسلحة ذات أثر تدميري كبير على المدن والبنى التحتية، بما في ذلك الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة والبراميل المُتفجّرة، فضلا عن توثيق استخدام أسلحة كيميائية في حوادث متعددة. وإلى جانب هذا الدمار الواسع، جرى التعامل مع سوريا من قبل بعض القوى المتدخلة بوصفها **ساحة عمليات مُكثَّفة**، بما أضفى على الحرب بعداً تجريبياً زاد من اتساع آثارها وتعقيدها.

لم تقتصر نتائج الحرب على الخسائر البشرية والتدمير العمراني، **بل امتدت إلى تقويض البنى البيئية والخدمية** التي تقوم عليها القدرة على التكيُّف مع التغيُّر المناخي. فقد ساهم استهداف البنى التحتية، وانهيار مؤسسات الدولة، وصعود اقتصادات حرب قائمة على استغلال الموارد، في **تعميق الهشاشة المناخية**، حيث واجه السوريون والسوريات، موجات **جفاف وتقلبات مطرية وتدهوراً في الموارد المائية**، ضمن واقع يفتقر إلى مؤسسات قادرة على التخفيف أو التكيف.

إذ لم تكن ممارسات مثل حرق الأراضي وتجريفها، وتفكيك شبكات الري، وزرع الألغام في الحقول، وقطع الأشجار للتدفئة في ظل اقتصاد منهار، وتشغيل المصافي البدائية لتكرير النفط، مجرد آثار جانبية للنزاع، بل شكلت جزءاً من اقتصاد حرب أعاد تنظيم العلاقة بين المجتمع، والأرض، والماء، والطاقة. وتشير تقارير بيئية أممية إلى أن استهداف منشآت النفط وتضررها لا يخلف تلوثاً محلياً فحسب، بل قد يدفع أيضاً إلى اتساع التكرير البدائي شديد التلوث، **بما يضاعف أعباء تلوث الهواء والتربة ويطيل أمد الضرر الصحي والبيئي حتى بعد توقف القتال.**

بناءً على ذلك، تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن التغيُّر المناخي في سوريا لا يمكن فهمه بوصفه أزمة بيئية منفصلة، بل باعتباره نتيجة لتقاطع العنف العسكري مع انهيار الحوكمة العامة وصعود اقتصاد حرب قائم على السيطرة على الموارد واحتكارها.

وفي هذا السياق، تتحول المياه والأرض والطاقة إلى أدوات للسلطة وإعادة توزيع الامتيازات، ما يجعل الأزمة المناخية جزءاً من بنية أوسع من العنف البنيوي وعدم المساواة. ومن هنا، تطرح الورقة ضرورة إدراج الأذى البيئي والمناخي، وما يمكن توصيفه في بعض الحالات بالجرائم البيئية، ضمن مسارات العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار، بوصفه ملفاً للمساءلة والإنصاف وضمان عدم التكرار، لا مجرد بند تقني لاستقطاب الدعم الدولي.

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الورقة مسألة العدالة المناخية في سياقات إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية في سوريا، انطلاقاً من فرضية مفادها أنَّ الأزمة المناخية في البلاد لا يمكن فصلها عن العنف العسكري وتحولات الحوكمة التي أنتجتها الحرب. فقد أدى استهداف البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتدمير شبكات المياه والطاقة والصرف الصحي، وتوسع أنماط طاقة شديدة التلوث ضمن اقتصاد حرب، إلى تراكم أذى بيئي طويل الأمد يتفاعل اليوم مع تسارع التغيُّر المناخي ويضاعف هشاشة الموارد وقدرة المجتمعات على التكيف.

وتُظهر الورقة أنّ آثار التغير المناخي في سوريا لا تنفصل عن بنية السلطة، التي تحكم إدارة الموارد. فمع تعدد سلطات الأمر الواقع وانهيار مفهوم الخدمة العامة، لم تعد المياه والطاقة والأرض تدار بوصفها حقوقاً عامة ضمن سياسات وطنية، بل أصبحت توزع عبر شبكات النفوذ والقدرة على الدفع، في سياق خصخصة غير معلنة واقتصادات ظل وتحويل مستمر للموارد إلى أدوات للسيطرة وإعادة توزيع الامتيازات.

كما تبين الشهادات أنَّ الندرة المناخية وارتفاع درجات الحرارة لا يتركان أثراً محايداً اجتماعياً، بل يمتدان إلى أجساد النساء والفتيات وحياتهنَّ اليومية بوصفهما مساحة إضافية للعنف والإهمال البنيوي.

ملخص تنفيذي

فمع تراجع المياه وتدهور شروط النظافة والصرف الصحي، إضافة إلى انهيار الخدمات الصحية وغياب سياسات حماية تراعي النوع الاجتماعي، تتفاقم المخاطر المرتبطة بالنظافة والصحة الإنجابية والرعاية. وفي بعض السياقات، يتقاطع هذا الانهيار البيئي والخدماتي مع سياسات ضبط جندري تشرعن العنف وتوسع مجالات الاستغلال.

إذ أنَّ النساء في هذه الورقة لا تتحدثن عن العدالة المناخية كمفهوم تقني مجرد، بل من خلال تفاصيل يومية تشكل إيقاع حياتهن: انتظار المياه، وانهيار موسم زراعي، والهجرة القسرية بسبب الجفاف، والضغوط الاقتصادية، التي تولد توترات وعنفاً داخل الأسرة والمجتمع، وأجساد تتأثر مباشرة بالحرارة وسوء الخدمات. وتكشف هذه التفاصيل عن بنية أوسع يتقاطع فيها اقتصاد الحرب مع الإدارة غير الشفافة للموارد، ومع استمرار إقصاء النساء عن مواقع القرار المرتبطة بالأرض، والمياه، والطاقة، والمناخ.

تستند هذه الورقة إلى قراءة تحليلية تأسيسية مبنية على عشر مقابلات مُعمَّقة مع نساء سوريات من مناطق وخلفيات مختلفة، إضافة إلى ثلاثة حوارات مع خبيرات في مجالات العدالة الجندرية والمناخية والصحة النفسية. ولا تدَّعي الإحاطة الشاملة بجميع أبعاد العلاقة بين المناخ والحرب والحوكمة والعدالة الانتقالية في سوريا، بل تسعى إلى فتح هذا التقاطع بوصفه مجالا يستدعي مزيداً من البحث والتوثيق والسياسات. وتخلص الورقة إلى أنَّ تجاهل هذا الترابط في مسارات الانتقال السياسي، وعملية إعادة الإعمار يحمل خطر إعادة إنتاج المنظومة نفسها، التي عمقت اللامساواة والعنف الجندري خلال سنوات الحرب. وعليه فإنَّ إعادة بناء البنية التحتية دون تفكيك شبكات الاحتكار والفساد واستنزاف الموارد الوطنية، أو دعم القطاع الزراعي دون إصلاح بنية الملكية والتمثيل، يعني ترميم البنية المادية مع إبقاء بنية السلطة على حالها. لذلك تقارب الورقة العدالة المناخية بوصفها قضية سياسية تتعلق بإعادة توزيع الموارد والسلطة، وبناء آليات شفافة للمساءلة والإنصاف، وتقترح إدراج الأذى البيئي والمناخي ضمن العدالة الانتقالية باعتباره جزءاً من حقوق الضحايا وضمان عدم التكرار، لا ملفاً تقنياً منفصلاً.

المنهجية وحدود الدراسة

تعتمد هذه الورقة على عشر مقابلات مُعمَّقة أجريت مع نساء سوريات من مناطق وخلفيات اجتماعية ومهنية مختلفة، إضافة إلى حوارات تحليلية مع ثلاث خبيرات في قضايا العدالة المناخية الجندرية والصحة النفسية. وجرت الاستعانة بعيّنة نوعية تعكس تنوعا جغرافياً وسياقياً، شمل مناطق ريفية وزراعية، ومناطق شهدت نزاعا مسلحاً مباشراً، وأخرى خضعت لسلطات الأمر الواقع المتعددة خلال سنوات الحرب. واعتمدت المقابلات صيغة شبه منظمة، أتاحت للمشاركات سرد تجاربهن بحرية ضمن محاور عامة تتعلق بإدارة الموارد، ولا سيما المياه والطاقة، وتدهور الأراضي الزراعية، وتبدل أنماط العمل والرعاية، وأثر الندرة على الاقتصاد الأسري، والحياة اليومية، وإعادة إنتاج العنف والهيمنة.

أنجزت جميع المقابلات عن بعد عبر وسائل اتصال رقمية، في ظل عمل الباحثة من خارج سوريا. وقد أتاح هذا الشكل الوصول إلى نساء من مناطق متعددة قد يصعب الوصول إليها ميدانياً، لكنه يفرض في الوقت نفسه حدوداً منهجية واضحة، خاصة فيما يتعلق بالنساء الأكثر هشاشة، مثل الفلاحات والمزارعات والنساء المرتبطات مباشرةً بالأرض والموارد الطبيعية في مناطق نائية أو مهمشة. كما أن الطبيعة الرقمية للمقابلات تعني أن النساء، اللواتي لا يمتلكن وصولاً منتظماً إلى الإنترنت، أو لا يملكن حرية الحديث في فضاء رقمي آمن، بقين خارج نطاق هذه الورقة. كما جرى تغيير أسماء جميع النساء اللواتي قدّمن شهاداتهن من داخل سوريا، وذلك حفاظا على أمنهن وسلامتهن، وحرصاً على عدم تعريضهن لأي مخاطر محتملة قد تترتب على مشاركتهنَّ في هذه الورقة.

تعتمد الورقة مقاربة نسوية جندرية بيئية تقرأ الشهادات ضمن سياقها البنيوي، بحيث لا تفصل التجربة الفردية عن البنى السياسية والاقتصادية، التي تنتجها، ولا عن أنماط إدارة الموارد وإعادة توزيع الأعباء داخل الأسرة والمجتمع. فالغاية لا تكمن في تفسير تجارب النساء من الخارج، بل إظهار كيف تتقاطع البيئة والسلطة والجندر ضمن واقع سياسي واقتصادي متحوّل.

ولا تقدم هذه الورقة بوصفها دراسة ميدانية شاملة، بل قراءة تأسيسية تسعى إلى إدراج العدالة المناخية ضمن النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار في سوريا. كما أنها لا تدَّعي تغطية جميع المحاور، التي يفتحها هذا التقاطع بين البيئة والاقتصاد والسياسة والجندر، بل تركز على القضايا التي ظهرت بوصفها الأكثر تكرارا وأهمية في شهادات المشاركات، مثل إدارة المياه والطاقة، وتدهور الأراضي الزراعية، وتحول أنماط العمل الزراعي، وأثر الندرة المناخية على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع. ومن هذا المنطلق، تهدف الورقة أيضاً إلى فتح المجال أمام أبحاث لاحقة أكثر تعمقاً وتضمن الوصول المباشر إلى النساء الأكثر ارتباطاً بالأرض والزراعة، واللواتي يكنَّ غالباً الأكثر تأثراً بالأزمات المناخية والأقل تمثيلا في النقاشات العامة وصنع القرار.

جرت المقابلات مع نساء سوريات متنوعات، إضافة إلى حوارات مع ثلاث خبيرات في العدالة المناخية والجندرية والصحة النفسية.

الإطار المفاهيمي

تستخدم هذه الورقة مفهوم العدالة المناخية بوصفه إطاراً يتجاوز المقاربة البيئية التقنية، ليشمل أسئلة توزيع الموارد والأعباء والسلطة، والفوارق الجندرية والاجتماعية في القدرة على التكيُّف مع الأزمات البيئية.

وفي هذا السياق، لا يفهم النظام الأبوي بوصفه مجرد منظومة قيم أو أدوار اجتماعية غير متكافئة بين النساء والرجال، بل بوصفه بنية سلطة تنظم توزيع الموارد والعمل والرعاية والتمثيل السياسي داخل الأسرة والمجتمع والدولة. ومن هذا المنظور، فإن العدالة المناخية لا تتعلق فقط بتوزيع الأضرار البيئية أو فرص التكيُّف مع التغيُّر المناخي، بل أيضا بمساءلة البنى الأبوية والذكورية، التي تحدد من يملك الأرض والمياه والطاقة، ومن يشارك في صنع القرار، ومن يتحمل العمل الرعائي غير المرئي وكلفة التكيُّف اليومي مع الندرة والانهيار الخدمي.

كما تتعامل الورقة مع العدالة الانتقالية بوصفها مساراً لا يقتصر على المساءلة عن العنف السياسي المباشر، بل يشمل أيضاً جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وضمان عدم التكرار، بما في ذلك ما يتصل بالأذى البيئي والمناخي الذي خلفته الحرب.

وفي هذا السياق، تستخدم الورقة مفهوم الأذى البيئي والمناخي للإشارة إلى الأضرار، التي لحقت بالأرض، والمياه، والهواء، والبنية التحتية، وشروط الحياة، نتيجة تداخل الحرب مع التغير المناخي وأنماط إدارة الموارد خلال النزاع. كما تستخدم الورقة تعبير «الجرائم البيئية» على نحو توصيفي وتحليلي للإشارة إلى أفعال أو سياسات ألحقت أضراراً جسيمة بالبيئة والموارد الطبيعية وشروط الحياة، من دون الجزم بانطباق توصيف قانوني دولي موحد عليها في جميع الحالات، وبما يستدعي تقييماً قانونياً مستقلاً بحسب طبيعة كل واقعة وسياقها.

المناخ والحرب

إنتاج الهشاشة تحت تعدُّد السلطات

الصورة: المفوضية الأوروبية – المديرية العامة للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية (ECHO) عبر فليكر (CC BY-SA)

يتداخل التغير المناخي في سوريا مع واقع أنهكته الحرب، وتعدُّد السلطات، وتفكُّك البنى المحلية، وتراجع السياسات العامة. وفي هذا السياق، لا يظهر الجفاف وارتفاع درجات الحرارة بوصفهما ظاهرتين بيئيتين معزولتين، بل كجزء من أزمة أوسع تتحدد من خلال طريقة إدارة الموارد وتوزيع السلطة خلال سنوات النزاع.

وتظهر الشهادات أن تعدُّد السلطات أنتج أنماطاً مختلفة من التحكم بالأرض والمياه والطاقة، إلا أنَّ النتائج تتقاطع في أغلب المناطق: هشاشة بيئية متزايدة، وغياب حماية عامة فعالة، وأعباء جندرية غير متكافئة تتحملها النساء في إدارة الندرة داخل الحياة اليومية. وعليه تصبح الأراضي التي تضررت بالقصف، أو تركت دون عناية بسبب النزوح وانعدام الأمان، أكثر عرضة لتقلبات المناخ وأقل قدرة على التعافي.

فالحرب لا تترك أثرها فقط عبر توقف الزراعة أو تعطل السوق، وإنما أيضاً من خلال أثر مادي مباشر داخل البيئة الزراعية نفسها: ركام وحرائق وتجريف، ومخلفات متفجرة وألغام، وتدهور في شبكات الري والخدمات الزراعية، إضافة إلى تلوث مرتبط بالوقود والحرق والتكرير البدائي في بعض المناطق. ومع تراجع الخدمات والبنية التحتية للري، تتداخل آثار الحرب مع آثار التغير المناخي في عملية مركبة تعيد إنتاج الهشاشة البيئية والاجتماعية في الوقت نفسه.

الصورة: سوريا، ربيعة — غيث السيد / أسوشيتد برس

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصبحت **الحرائق الواسعة والمتكررة**، ولا سيما في أشهر الصيف، جزءاً متزايد الحضور من مشهد الهشاشة البيئية في سوريا خلال السنوات الأخيرة. إذ تتفاقم هذه الحرائق بفعل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتدهور إدارة الغابات والموارد الطبيعية، إضافة إلى ضعف القدرة المؤسسية على الاستجابة السريعة.

ولا تقتصر آثارها على خسارة الغطاء النباتي والغابات، بل تمتد أيضاً إلى الأراضي الزراعية وسبل العيش المحلية، ما يضيف طبقة جديدة من الهشاشة البيئية والاجتماعية في سياق أنهكته الحرب وتراجعت فيه الحوكمة البيئية.

الصورة: حسن بلال / TNH

في ريف إدلب الجنوبي، حيث عُرفت المنطقة ببساتين الزيتون والتين، **تتحدث حلا قاسم (اسم مستعار) وهي صحفية مستقلة**، عملت مراسلة ميدانية مع وسائل إعلام محلية وإقليمية، وركزت في عملها على ديناميكيات النزاع وتقاطعها مع قضايا النساء والمجتمعات المهمشة والنزوح والبيئة، عن أرض تغيرت ملامحها جذريا:

«الحرب سببت ضرراً مباشراً للأرض في ريف إدلب الجنوبي. تعرضت مساحات واسعة للقصف والحرق والتجريف، وتضررت التربة بمخلفات الذخائر والآليات الثقيلة. بعض الأراضي لم يعد الوصول إليها ممكنا بسبب الألغام، أو وقوعها قرب خطوط تماس سابقة. حتى الأراضي المتاحة اليوم إنتاجها ضعيف مقارنة بالماضي. كثير من النساء اللواتي أعرفهن واجهن المخاطر أثناء العمل في الحقول بسبب بقايا ذخائر غير منفجرة أو انعدام الأمان.»

وتضيف:

«تتحكم بالمياه جهات متعددة، من سلطات محلية وأصحاب آبار خاصة ومزودي صهاريج، وأحيانا منظمات إنسانية. لا يوجد نظام ثابت أو رقابة واضحة في بعض المناطق، لذلك يرتبط التوزيع غالبا بالقدرة على الدفع.»

تكشف هذه الشهادة عن أثر الحرب التي لا يقتصر على تعطيل الزراعة، بل يترسخ داخل البيئة الزراعية نفسها، من خلال تضرُّر التربة، وتقييد الوصول إلى الحقول، واستمرار المخاطر المرتبطة بالألغام وبقايا الذخائر. وفي مثل هذا السياق، يأتي الجفاف فوق أرض سبق أن أنهكتها الحرب، ما يضاعف أثره على الإنتاج الزراعي وعلى قدرة المجتمعات المحلية على الاستمرار في العمل بالأرض. كما أن تعدُّد الجهات المتحكمة بالمياه يحول الندرة إلى علاقة سلطة وسوق، لا إلى مسألة خدمة عامة، بحيث يصبح الوصول إلى الماء مرتبطا بالقدرة على الدفع وبشبكات النفوذ.

الحسكة، سوريا — وكالة فرانس برس / غيتي إيمجز

شرقاً، في الرقة، تبدلت السلطة أكثر من مرة خلال سنوات النزاع. وعاشت المدينة فترة زمنية تحت سيطرة تنظيم «داعش»، الذي أعاد تنظيم المجال العام والحياة اليومية ضمن منطق ذكوري عسكري وأيديولوجي صارم، وعمَّق علاقات السيطرة والهيمنة الجندرية، التي طالت النساء الفلاحات والمزارعات حتى داخل الحقول.

تتحدث صهباء الفرج، وهو (اسم مستعار تم اختياره لمسؤولة في منظمة تعمل في المدينة وتركز في عملها على الدعم النفسي والتمكين السياسي والاقتصادي للنساء، ولا سيما النساء الخارجات من مخيم الهول. وبحكم عملها الميداني، تتابع عن قرب أثر التغيرات المناخية والجفاف على النساء والفتيات في ريف الرقة ومنطقة الجزيرة. وتوضح «صهباء» كيف تداخلت التحولات المناخية مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة:

«قبل عام 2011، كانت هناك تدخلات حكومية عبر الجمعيات الزراعية والمصارف الزراعية، التي توفر البذور والأسمدة، وكانت المياه متاحة عبر نهر الفرات والقنوات المائية. لكن مع بداية الجفاف، ثم تفاقم الأمرمع الحصار بعد عام 2011، ما أدى إلى تراجع هذه الموارد. النظام منع توريد البذور والأسمدة بحجة وجود فصائل مسلحة، وانتشرت سياسة الاحتكار. في العام الماضي، خسر المزارعون محصول الذرة الصفراء تقريبا بالكامل، لأن الجهات المعنية لم تشتر المحصول بسعر عادل ولم تسمح بتصديره.»

وتضيف:

«خلال السنوات العشرة الأخيرة، بدأ بعض المزارعين بتغيير أنماط الزراعة نحو محاصيل تتحمل الجفاف وتحتاج إلى مياه أقل، لكن هذه حلول محدودة.»

كما تشير إلى الأثر المباشر للسلطة المسلحة المتشددة على عمل النساء الزراعي:

«فترة سيطرة تنظيم «داعش» أثرت بشدة على النساء. حيث فرض التنظيم قيودا صارمة على حركة النساء ولباسهن، وضرورة وجود محرم من ذكور عائلتها. في الريف، كانت النساء معتادات على العمل في الأراضي منذ الصباح الباكر، لكن القيود الجديدة عطلت العمل الزراعي. كما أن اللباس المفروض، خاصة العباءة السوداء الثقيلة، زاد المعاناة في ظل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، ما دفع كثيرات إلى التوقف عن العمل في الأراضي والاكتفاء بالأعمال المنزلية.»

مصدر الصورة: مجلة نيو لاينز

أما في ريف السلمية، الذي بقي تحت سلطة الدولة المركزية خلال سنوات الحرب، تظهر صورة مختلفة ظاهرياً. فالمسألة هنا لم تكن غياب الدولة، بل تحوّلها التدريجي إلى هياكل مؤسساتية مفرغة من مهامها الوطنية، توسعت داخلها شبكات من المليشيات وتجار الحرب والمنتفعين من اقتصاد النزاع. ومع هذا التحوّل، تراجعت قدرة المؤسسات الرسمية حتى على إدارة الموارد الزراعية والاستجابة لتحديات الجفاف واحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، في سياق يمكن وصفه بتفكك الحوكمة الزراعية والبيئية في المنطقة.

وفي ظل هذا التفكك، تُركت المجتمعات الزراعية إلى حد كبير لمواجهة آثار الجفاف، وتدهور الإنتاج دون سياسات دعم أو برامج تكيف فعالة. **وتتحدث اسماء زين (اسم مستعار) وهي من بلدة تل الدرة، التي ارتبطت حياتها بالأرض لسنوات قبل أن تضطر إلى تغيير مسارها المهني، والعمل في الخياطة تحت ضغط الجفاف وغياب برامج التعويض والدعم للمزارعين والمزارعات:**

«الحرب أثرت مباشرة على الأرض والأمن. كانت هناك نقطة عسكرية قرب أراضينا، وكثرت السرقات وقطع الأشجار للتدفئة. في مواسم الزيتون كانت تسرق كميات قد تصل إلى ثلث الموسم، وغالباً كان ذلك يجري تحت غطاء أمني. وبعد سقوط النظام، ما زالت السرقات موجودة، وهذا يؤثر على قدرة الناس على العمل في أراضيهم.»

بين إدلب والرقة والسلمية تختلف أشكال السلطة، كما تختلف معها أنماط إدارة الموارد والوصول إلى الأرض والمياه. لكن النتائج تتقاطع: أراضٍ أكثر هشاشة، ومجتمعات أقل قدرة على التكيُّف، ونساء مستهدفات وغير محميات، يتحملن أثراً مضاعفاً في إدارة الندرة داخل الحياة اليومية.

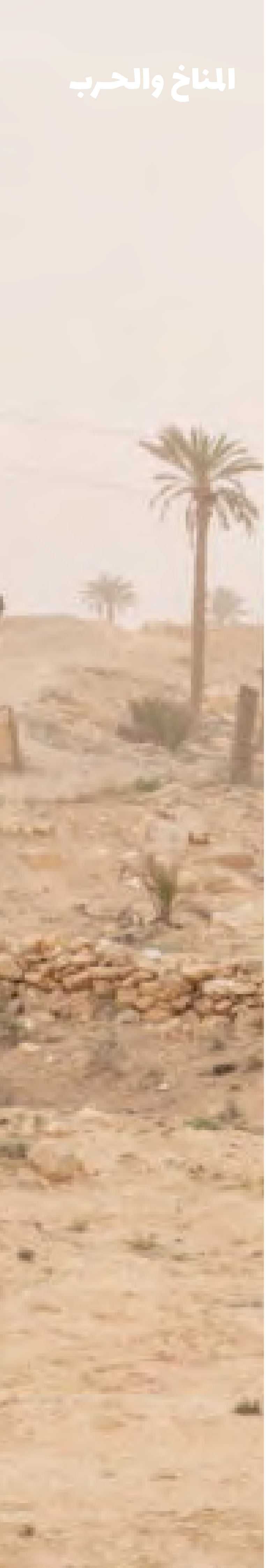

ويظهر هذا الأثر المضاعف أيضاً في **العمل الزراعي** نفسه، حيث تشارك النساء السوريات على نطاق واسع في الزراعة، سواء في أراضي الأسرة أو في الأعمال الموسمية المرتبطة بالحصاد والإنتاج. غير أن هذا العمل غالباً ما يبقى **غير مرئي اقتصادياً**، إذ تعمل كثير من النساء ضمن العمل الأسري **غير المأجور**، أو في أعمال زراعية منخفضة الأجر وفي ظروف غير منظمة تفتقر إلى حماية فعلية فيما يتعلق بالأجور، والرعاية الاجتماعية، والضمانات المهنية.

وفي هذا السياق، لا تتقاطع الهشاشة المناخية مع الجندر فقط، بل أيضاً مع البنية غير العادلة للعمل الزراعي نفسه. ولا يقتصر هذا النمط من الاستغلال على داخل سوريا، بل يظهر كذلك في أوضاع **النساء السوريات العاملات في الزراعة في دول اللجوء**، حيث تتعرض كثيرات منهن لأجور متدنية، وساعات عمل طويلة، وظروف عمل غير مستقرة، بما يعكس تقاطع الفقر والهشاشة الجندرية مع اللجوء، ويضاعف أشكال الاستغلال الاقتصادي التي تواجهها النساء في هذا القطاع.

ومن هنا، لا تظهر الندرة في البيئات الزراعية المتضررة بفعل الحرب بوصفها أزمة موارد فحسب، بل بوصفها عملاً يومياً غير مرئي، وغير مدفوع تتحمله النساء داخل الأسرة والمجتمع. فمع تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف المياه والطاقة، تتحول النساء غالباً إلى المسؤولات عن إعادة تنظيم الحياة اليومية حول موارد أقل: تدبير المياه، وتقليص الاستهلاك، وإيجاد بدائل للغذاء والطاقة، والحفاظ على استمرارية الحياة الأسرية رغم تقلص الدخل.

تصوير: فادي الشامي

شهادات النساء

كيف تعاش أزمة المياه والجفاف يومياً

تقدم الشهادات التالية ثلاث زوايا متكاملة لفهم أزمة المياه والطاقة كما تعاش على الأرض، عبر تجارب نساء من سياقات مختلفة: مدينة مصياف، وريف السلمية، ومدينة القامشلي في الشمال الشرقي. وهي لا تكتفي بوصف «النقص» كفكرة عامة، بل تنقله إلى مستوى التفاصيل اليومية: توقيت وصول المياه والكهرباء، وما يترتب عليه من انقطاع مفاجئ عن العمل أو الالتزامات، وأثر ذلك على أعمال المنزل والنظافة، وعلى علاقات الجوار، وعلى الصحة، وكذلك على الزراعة والعمل في الريف. لذلك لا تستخدم هذه الشهادات هنا بوصفها أمثلة توضيحية فحسب، بل بوصفها مادة تكشف كيف تتحول الأزمة إلى إيقاع يومي وشروط عملية للعيش.

صورة بعدسة دليل سليمان / وكالة فرانس برس لصالح Getty Images

تظهر هذه التحولات بوضوح في شهادة نورا محمد، وهو (اسم مستعار) لناشطة مجتمعية تصف كيف يصبح وصول المياه والكهرباء حدثاً يفرض إعادة ترتيب اليوم بشكل فوري، ويخلق توترات مرتبطة بالاستخدام والكلفة والقدرة على توفير البدائل. كما تشير إلى خروج بعض الآبار عن الخدمة خلال السنوات الأخيرة بين غياب الصيانة والإهمال الإداري. وتقول:

«في البداية لم تكن مؤشرات الجفاف واضحة كما هي اليوم، لكن في السنوات الأخيرة، وخصوصا الصيف الماضي، أصبح الأمر جلياً. خرجت بعض الآبار عن الخدمة، أحياناً بسبب غياب الصيانة، وأحياناً بسبب الإهمال الإداري. عندما لا تتوفر أبسط مقومات الحياة، المياه والكهرباء، يتحول اليوم إلى سباق دائم مع الوقت. إذا وصلت المياه، يجب ترك كل شيء والعودة إلى المنزل لتعبئة الخزانات والعبوات. وإذا جاءت الكهرباء، ينبغي استغلال الوقت لتشغيل الغسالة أو تسخين المياه أو ترتيب شؤون المنزل. أكون أحياناً في المعهد، فيأتيني اتصال بأن المياه وصلت، فأضطر إلى العودة سريعاً. الأمر ذاته مع الكهرباء. هذا الاستنزاف المستمر كان من أكثر الفترات إرهاقاً نفسياً وجسدياً في حياتنا.»

وتضيف:

«النساء يتحملن العبء الأكبر في هذه الظروف. قد يساعد الرجل أحيانا في تشغيل مولدة أو نقل العبوات الثقيلة، لكن الإدارة اليومية للمياه والكهرباء وشؤون المنزل تبقى على عاتق المرأة. هذا خلق توترات داخل البيوت: خلافات حول الاستحمام، أو حول استهلاك المياه، أو حول تكلفة شراء الصهاريج. في بعض البيوت امتنع الناس عن الاستحمام أياماً طويلة إذا لم تتوفر المياه، لأن شراءها لم يكن ممكناً مادياً. كما يمتد التوتر بين الجيران: اتهامات بسرقة المياه، أو بتركيب مضخات قوية تسحب الماء من الشبكة، أو خلافات حول تشغيل المولدات. كانت هذه مشكلات يومية حقيقية.»

لكن أثر أزمة المياه لا يتوقف عند اضطراب الزمن اليومي داخل المنزل، بل يمتد أيضاً إلى العمل الزراعي والاقتصاد الريفي. ففي المناطق التي تعتمد على الزراعة، يؤدي الجفاف وتراجع المياه الجوفية إلى زيادة ساعات العمل الجسدي في ظروف مناخية قاسية، بالتزامن مع انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد الضغوط الاقتصادية.

صورة: عبدالعزيز كيتاز / وكالة فرانس برس / غيتي إيماجز

وتظهر هذه التحولات بوضوح في شهادة أسماء زينو (اسم مستعار) من بلدة تل الدرة في ريف السلمية، التي تصف الانتقال من زراعة الخضار، التي تتطلب سقاية منتظمة إلى الزراعة البعلية المعتمدة على المطر، وما رافق ذلك من انخفاض الإنتاج وتكرار موجات حر تؤثر على المحاصيل وظهور أمراض نباتية جديدة. كما تشرح كيف انعكس هذا التحول على ساعات العمل الطويلة وعلى الحياة الأسرية:

«كان العمل شاقاً ومباشراً؛ أشارك في الزراعة والحراثة والعناية بالمحاصيل. لكن الإنتاج كان ضعيفاً جدا، ولم يكن يكفي لسد احتياجات الأسرة. لاحقاً، ومع اشتداد الجفاف ونضوب الآبار، اضطررنا إلى تغيير نمط الزراعة. لم نعد قادرين على زراعة الخضار بسبب الحاجة إلى السقاية المنتظمة، فتحولت الأرض إلى زراعة بعلية تعتمد على المطر فقط، مثل القمح والشعير. لم تكن هناك أي مساعدات حكومية تعوض هذا التحول أو تدعم المزارعين. المحاصيل بدأت تتأثر بشكل واضح بالتغيرات المناخية. في الصيف كانت موجات الحر تحرق الزهر أو السنبلة في مرحلة حساسة، ما يؤدي إلى انخفاض المردود بشكل كبير. كما ظهرت أمراض نباتية لم نكن معتادين عليها، وتفاقمت مع الحرارة الشديدة. هذه الظواهر لم تكن مألوفة في السابق، وأصبحت تتكرر بوتيرة أكبر.»

وتضيف:

«فترة العمل الزراعي كانت من أصعب مراحل حياتي، كنت أذهب إلى الأرض مع الفجر، أعود صباحا، ثم أرجع بعد الظهر في شدة الحر وأعود قرب الغروب، أي ما يقارب عشر ساعات عمل يوميا. كنت أترك أطفالي الصغار عند أهل زوجي. هذا الإرهاق المستمر انعكس على حياتي الأسرية؛ لم أكن أستطيع إعطاء أطفالي حقهم من الرعاية، وكان الضغط يولد توترا بيني وبين زوجي. كلما زادت الضغوط المعيشية زادت المشاكل. حصلت مشادات وعنف لفظي أحيانا، لكنني أرى أن طريقة التعامل مع الأزمة هي التي تحدد إن كانت الأسرة ستتماسك أم تتفكك. كنت أحاول ضبط النفس وتأجيل النقاش عند اشتداد التوتر. وأعتقد أن المرأة تتحمل ضغوطا أكبر، وهي غالبا الأكثر قدرة على التكيُّف وموازنة الحياة.»

أما روهلات الشيخ (اسم مستعار)، وهي من مدينة القامشلي، عملت لعدة سنوات في مجال العلاقات الدبلوماسية المجتمعية، ثم تفرغت للعمل البيئي والنسوي، وتعمل في الإدارة والتخطيط وتنفيذ الأنشطة البيئية الميدانية، بما في ذلك حملات جمع البذور، وإكثار الغراس، والتشجير، والتوعية البيئية. وتقدم شهادتها زاوية تجمع بين صعوبة تأمين المياه، والاعتماد على الآبار أو شراء الصهاريج، وبين آثار استخدام مصادر غير آمنة على الصحة العامة. كما تشير إلى البعد السياسي للأزمة من خلال أثر مشاريع السدود والري على الأنهار المشتركة وتراجع المنسوب، وما ترتب على ذلك من جفاف مجار فرعية وتغيرات دفعت قرى إلى الهجرة أو التراجع. تقول:

«منطقتنا تعاني من صعوبة كبيرة في تأمين المياه. الاعتماد يكون إما على الآبار الجوفية أو على شراء المياه من الصهاريج. عندما تتوفر الكهرباء يمكننا ضخ المياه من الآبار، وإلَّا نضطر للشراء. نقص المياه أدى إلى تفاقم الجفاف، وانتشار الأمراض نتيجة استخدام مصادر غير آمنة ووسائل نقل غير معقمة.»

وتضيف:

«إلى جانب التغير المناخي، لعب العامل السياسي دوراً حاسماً. قطع المياه من الجانب التركي نتيجة مشاريع السدود والري أثر بشكل مباشر على منطقتنا. المياه أصبحت أداة في الصراعات السياسية، ولم تعد المعاهدات الدولية تحترم كما ينبغي. منسوب الأنهار المشتركة انخفض بشكل كبير، ولم يعد يصل إلينا إلا القليل. كانت هناك مئات المجاري النهرية الفرعية، لكنها جفت، وقرى بأكملها خلت من سكانها لأن اعتمادهم كان على الزراعة المرتبطة بالنهر.»

وعند قراءة هذه الشهادات معاً، يتضح أن الأزمة لا يتم اختبارها على مستوى واحد، بل في البيت والعمل والتنقل، وفي الحقل والإنتاج، وفي الصحة العامة والبيئة المحلية، وفي ارتباط الموارد بسياقات سياسية أوسع. وتشكل هذه الخبرات مدخلًا لفهم كيف تتداخل الحرب، وفساد المؤسسات وتراجع الحوكمة، وغياب الشفافية، في إنتاج الندرة، وإعادة تنظيم الوصول إلى المياه والطاقة، وهو ما يتناوله القسم التالي من التحليل.

المياه كعقدة للسلطة والندرة في سياق الحرب

تكشف الشهادات التي جُمعت في هذا البحث تقاطعاً واضحاً حول محورين أساسيين: المياه والكهرباء. على الرغم من أنّ المشاركات تحدثن أيضا عن الجفاف، وارتفاع الحرارة، وتدهور الزراعة، والانهيار الاقتصادي، بقيت أزمة المياه والطاقة العنصرين الأكثر حضوراً في وصف التجربة اليومية وآثارها المباشرة على الحياة المعيشية. غير أن ما تكشفه هذه الشهادات لا يمكن اختزاله في مجرد نقص مورد أو تعطل خدمة؛ إذ لا تظهر الأزمة فقط على مستوى تراجع الموارد، بل أيضاً في إعادة تشكيل إيقاع الحياة اليومية نفسه.

يتحول وصول المياه إلى حدث متقطع وغير قابل للتوقع، ويُعاد تنظيم اليوم حوله: توقيت الطبخ والغسيل والاستحمام، وتنظيف المنزل، وتخزين المياه، وتأجيل أعمال أخرى بانتظار لحظة وصولها. وبهذا المعنى، لا تعود إدارة المياه مسألة تقنية أو منزلية محدودة، بل تصبح جزءاً من نظام حياة كامل يتشكل تحت ضغط الندرة. وتؤكد الشهادات أن النساء هن الطرف الأكثر انخراطاً في هذا التدبير اليومي، سواء من خلال متابعة الخزانات، أو حمل المياه، أو تنسيق شرائها، أو إعادة توزيع استخدامها داخل الأسرة، أو التكيف مع الانقطاع المتكرر للمياه والكهرباء.

في هذا السياق، تتشكل أدوار جندرية محددة داخل الأسرة والمجتمع. فالنساء، ولا سيما الأمهات والحوامل والمعيلات، يتحولن إلى ما يمكن وصفه ب»مديرات الندرة» داخل المنزل: ينتظرن، ويحملن العبوات، ويخزنّ المياه، ويقننّ استخدامها، ويرتّبن الأولويات بين الشرب والنظافة والطهي، كما يتعاملن مع التوترات اليومية، التي تولدها الندرة داخل الأسرة أو بين الجيران. وهذا العمل غير المرئي لا يستهلك المال فقط، بل يستهلك أيضا الوقت والجسد والأعصاب. فساعات طويلة تُستقطع من العمل أو التعليم أو الراحة، ويُبذل جهد بدني متكرر في نقل المياه وتخزينها، إلى جانب إرهاق دائم مرتبط بالخوف من نفاد المياه أو انقطاع الكهرباء في لحظة الحاجة.

المياه كعقدة للسلطة والندرة في سياق الحرب

ولا يقتصر أثر هذا الاستنزاف على التعب الجسدي، بل يمتد أيضاً إلى الصحة النفسية والقدرة على التوازن اليومي. **وهنا يفيد التأطير التحليلي، الذي تقدمه ريما فليحان المديرة التنفيذية للوبي النسوي السوري، وبوصفها معالجة نفسية، في توضيح العلاقة بين تآكل الحاجات الأساسية وتدهور التوازن النفسي والاجتماعي.**

وفقا لهرم «ماسلو»، تشكل الاحتياجات الفيزيولوجية، مثل الماء والغذاء، الأساس الذي تقوم عليه بقية الاحتياجات الإنسانية، وعندما لا تُشبَع هذه الاحتياجات الأساسية، يتراجع اهتمام الفرد بالاحتياجات الأعلى، مثل الشعور بالأمان والانتماء وتحقيق الذات، إذ يصبح تركيزه موجها أساسا نحو البقاء وتأمين الضروريات اليومية.

كما تشير الأدبيات إلى أنَّ انعدام الأمن الغذائي يمثل عاملاً مهما من عوامل الضغط النفسي والاجتماعي، ويرتبط بارتفاع معدلات الاكتئاب والضغط النفسي، كما يظهر ارتباطه أيضا بأعراض القلق وتراجع الصحة العامة والرفاه النفسي. وإضافة إلى ذلك، فإن الحرمان من الغذاء الكافي ومتطلبات العناية الأساسية قد ينعكس سلباً على التوازن الانفعالي والسلوك اليومي، بما يشمل تقلب المزاج، وزيادة التوتر، والارتباك، وضعف القدرة على التكيف الاجتماعي.

وتبين بعض الدراسات أن آثار انعدام الأمن الغذائي قد تكون أشد وطأة لدى بعض الفئات، ولا سيما النساء والأطفال، من حيث العبء النفسي والاجتماعي المصاحب له. ومن جانب آخر، يرتبط الاكتئاب أيضاً بصورة عكسية بالعناية الذاتية، بما في ذلك النظافة الشخصية والاهتمام بالمظهر، الأمر الذي قد يفاقم مشاعر الانسحاب والوصمة، ويسهم في استمرار المعاناة النفسية وتفاقمها. في هذا الإطار، لا يبدو التكيُّف مع الأزمة مجرد استراتيجية للبقاء، بل يتحول إلى شكل من أشكال الاستنزاف المستمر للحياة اليومية. وهكذا يغدو التكيُّف نفسه شكلاً من أشكال العنف البنيوي: استنزافاً متواصلاً يضغط على الأجساد، ويعيد تشكيل العلاقات داخل الأسرة والمجتمع تحت منطق الندرة.

ولا تعمل الأزمات بالتساوي على الجميع، بل تنتج تفاوتاً يتشكل عند تقاطع الجندر مع الطبقة والمكان والعمر والحالة الصحية. فالأسر الأشد فقراً، أو القاطنة في المناطق الريفية والمهمشة، تواجه أعباء أكبر في تأمين المياه والطاقة، بينما تتحمل النساء في هذه السياقات النصيب الأكبر من هذا العبء اليومي. كما أنَّ هذا العبء لا ينعكس فقط على شروط العيش المادي، بل يفاقم أيضاً التوتر داخل الأسرة، ويضعف القدرة على التكيف النفسي والاجتماعي مع الأزمات المتكررة.

لذلك، لا تظهر المياه في هذه الشهادات بوصفها مورداً بيئياً فحسب، **بل كعلاقة سلطة تتقاطع فيها السياسة والحرب والاقتصاد.** فخلال سنوات النزاع، تحولت البنية التحتية للمياه والطاقة إلى ساحة صراع مباشر: قطع للإمدادات، وتعطيل للخدمات، وتحكم غير عادل في التوزيع، وربط الوصول إلى الموارد بالنفوذ والقدرة على الدفع أو السيطرة المحلية. وبذلك، لا تعود الندرة مجرد نتيجة للتغيُّر المناخي أو تراجع الموارد الطبيعية، بل تغدو أيضاً نتاجاً لسياسات وصراعات وأنماط حوكمة مفككة.

المياه كعقدة للسلطة والندرة في سياق الحرب

في سياق استمرار تراجع الحوكمة العامة، تتحول الندرة تدريجيا من قضية خدمات عامة إلى سوق مفتوحة تُدار عبر وسطاء، وصهاريج، وأسعار متقلبة، وبدائل فردية مكلفة، في ظل غياب رقابة فعالة على التوزيع والجودة. وتظهر هذه التحولات بوضوح في شهادات المشاركات، اللواتي يصفن شراء المياه رغم رداءة نوعيتها، أو الخضوع لترشيد مستمر بسبب الكلفة، أو التفاوت بين من يملك بئراً أو مصدر طاقة ومن لا يملك. وهنا لا تبدو أزمة المياه والطاقة مسألة ندرة مطلقة فقط، بل أيضا مسألة إدارة وتوزيع غير عادلين.

> وهكذا يغدو التكيّف نفسه شكلاً من أشكال العنف البنيوي: استنزافاً متواصلاً يضغط على الأجساد، ويعيد تشكيل العلاقات تحت منطق الندرة

هنا لا تختفي الندرة مع انحسار القتال، بل تتخذ شكلاً جديداً. فهي تنتقل من كونها أداة حرب مباشرة إلى ما يمكن وصفه باقتصاد الندرة، الذي يعيد إنتاج العنف داخل الحياة اليومية عبر الاستنزاف المستمر للوقت والمال والجهد، وغالباً على حساب النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر في إدارة هذا الانهيار داخل البيت والحقل. وبذلك لا تظهر أزمة المياه في سوريا بوصفها مجرد أزمة موارد أو بنية تحتية، بل بوصفها علاقة سلطة تحدد من يملك الوصول إلى الموارد ومن يُقصى عنها. ومن هنا يصبح التحكم بالمياه والطاقة جزءا من الاقتصاد السياسي للحرب والمرحلة الانتقالية على حد سواء.

وفي هذا السياق، يتقاطع استمرار الحوكمة غير العادلة للموارد، وتوسع اقتصاد الظل والصفقات غير الشفافة، وتهميش النساء في مواقع القرار، مع خطاب رسمي ودبلوماسي متزايد حول المناخ والمساواة الجندرية. وهذا ما يفتح سؤالاً أوسع حول إمكانية توظيف خطاب المناخ نفسه كأداة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية، بدلاً من أن يشكل مدخلاً لمعالجة الأسباب البنيوية للهشاشة البيئية والاجتماعية.

المناخ بين الالتزامات الدولية وواقع السلطة

كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

أصبحت السياسات المناخية في السنوات الأخيرة، جزءاً متزايد الأهمية من الدبلوماسية الدولية ومن أدوات بناء الشرعية السياسية للدول. فالمؤتمرات المناخية والاتفاقيات البيئية لم تعد مجرد منصات لمناقشة قضايا البيئة، بل تحولت أيضاً إلى فضاءات سياسية تسمح للدول بإعادة تقديم نفسها كجهات فاعلة وشركاء في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك التغير المناخي.

في هذا السياق، يمكن قراءة مشاركة سوريا في منظومة العمل المناخي الدولي، ضمن ديناميات سياسية أوسع تتجاوز البعد البيئي المباشر. فمنذ انضمامها إلى اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٧، حافظت الدولة السورية على حضورها داخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، رغم العزلة السياسية، التي واجهتها في ملفات دولية أخرى.

> **تحقيق العدالة المناخية يتطلب تعزيز مشاركة النساء وإدماج منظور الجندر في السياسات**

وقد ظهر هذا الحضور مجددا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP30) الذي عقد في مدينة بلم البرازيلية عام 2025، حيث شاركت الحكومة السورية الانتقالية في لحظة تسعى فيها السلطات إلى إعادة ترميم علاقاتها الدولية وجذب التمويلات المرتبطة بإعادة الإعمار والتكُّيف المناخي.
خلال هذا المؤتمر، تبنى المجتمع الدولي خطة بلم للعمل الجندري (Belém Gender Action Plan 2025–2034)، التي تؤكد أن تحقيق العدالة المناخية يتطلب تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، وإدماج منظور الجندر في السياسات المناخية الوطنية، وتطوير آليات شفافة لإدارة التمويل المناخي بما يصل إلى المجتمعات الأكثر تضرراً من الأزمات البيئية.

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

الصورة: إيغور موتا / ZUMA / تحالف الصور (Picture Alliance)

غير أن قراءة هذا الانخراط السوري في ضوء الواقع المؤسسي داخل البلاد، تطرح تساؤلات جوهرية حول العلاقة بين الالتزامات الدولية والسياسات الداخلية. ففي المرحلة التي أعقبت انتقال السلطة، ماتزال العديد من المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية تعمل ضمن البنية الإدارية نفسها، التي تشكلت خلال سنوات الحرب، كما لم تظهر حتى الآن إصلاحات مؤسسية عميقة في قطاعات أساسية مرتبطة بالسياسات المناخية، مثل المياه والزراعة والطاقة. وتبقى الهياكل الإدارية المسؤولة عن هذه القطاعات شديدة المركزية، مع غياب واسع لآليات المشاركة المجتمعية والرقابة المستقلة، إضافة إلى الغياب شبه الكامل للنساء عن مواقع اتخاذ القرار في هذه المجالات.

وفي ظل هذا التناقض بين الخطاب الدولي والواقع المؤسسي المحلي، يصبح الحضور السوري في المؤتمرات المناخية قابلا للقراءة ضمن سياق سياسي أوسع يتجاوز مسألة السياسات البيئية نفسها. فبينما تفتح الاتفاقيات المناخية الباب أمام تدفقات مالية كبيرة في مجالات التكيُّف المناخي وإدارة الموارد والطاقة المتجددة، تبقى كيفية إدارة هذه الموارد داخل البلاد مرتبطة بالبنية السياسية والاقتصادية، التي تشكلت خلال سنوات الحرب ويعاد إنتاجها في المرحلة الانتقالية. ومن هنا، ينطلق هذا المحور من فرضية أن الخطاب المناخي قد يستخدم، في بعض السياقات، كأداة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية، أو ما يمكن تسميته بالغسل السياسي عبر المناخ.

وفي السياق السوري الراهن، يمكن قراءة هذا التناقض من خلال ثلاثة محاور مترابطة تكشف كيف تستمر أنماط السلطة القديمة داخل الخطاب الجديد للعمل المناخي:

1. **استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي والإفلات من المحاسبة.**

2. **استمرار تسليح الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والغذاء والصحة، واستخدامها كأدوات إخضاع سياسي.**

3. **إعادة إنتاج اقتصاد الظل وشبكات الفساد في إدارة الموارد، مع إقصاء النساء من مواقع القرار واستدعائهن بشكل رمزي لتثبيت شرعية خارجية.**

استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي يقوض العدالة المناخية

لا يمكن الحديث عن عدالة مناخية في سوريا بمعزل عن سؤال الحماية. ففي المرحلة التي أعقبت تشكل السلطة الانتقالية، ما تزال البيئة العامة للنساء عالية الخطورة، حيث تسجل أنماطاً متكررة من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي دون مسارات واضحة للعدالة أو المحاسبة.

وقد وثقت تقارير حقوقية وإعلامية وأممية أنماطا متعددة من الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية، شملت العنف الجنسي والاغتصاب والإخفاء القسري والتزويج القسري والاستغلال الجنسي. ففي تحقيق نشرته وكالة رويترز حول موجة اختفاء واختطاف طالت نساء وفتيات من المجتمع العلوي خلال عام 2025، تحدثت عائلات عن طلب فدى مالية، إلى جانب مؤشرات على تعثر التحقيقات الرسمية وخطاب يقلل من شأن البلاغات أو يعيد تأطيرها خارج سياق العنف. وفي السياق نفسه، حذر خبراء أمميون من هجمات طالت مجتمعات درزية في جنوب البلاد، خاصة في محافظة السويداء ومحيطها، تضمنت تقارير عن عنف جنسي وجندري ضد النساء والفتيات إلى جانب عمليات قتل ونهب واختفاء قسري. وتشير هذه الوقائع إلى أن **العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يحدث في فراغ، بل يتقاطع مع الانقسامات السياسية والطائفية ومع غياب المساءلة المؤسسية، ما يجعل أجساد النساء ساحة إضافية يتجلى فيها العنف المرتبط بالصراع.**

> **"العنف ضد النساء في سوريا مرتبط بالصراع وغياب العدالة."**

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

ولا ينبغي قراءة هذه الوقائع بوصفها حوادث أمنية منفصلة، بل بوصفها طبقة تأسيسية، تحدد من يستطيع المشاركة في المجال العام ومن يدفع إلى الانسحاب منه. فعندما تصبح النساء مهددات على المستوى الوجودي، عبر الخطف، أو العنف، أو الترهيب، أو غياب الحماية القانونية، فإنهن يفقدن أيضا شروط العمل والدخل، ويصبح الوصول إلى الأرض والمياه والعمل الزراعي محفوفاً بالمخاطر.

وتظهر شهادات النساء في هذه الورقة كيف يتحول الخوف إلى انسحاب من الحقول، وتعطيل لعمل الحصاد والزراعة وجلب المياه، ومن ثم إلى خسارة دخل وتراجع قدرة الأسر على الصمود أمام الجفاف والحرارة وارتفاع كلفة الطاقة. وتشير رهام عبيد (اسم مستعار)، وهي ناشطة نسوية من مدينة السلمية، إلى أن الأمان لا يزال الهاجس الأساسي للنساء والرجال في منطقتها، فتقول:

«حتى بعد تغير السلطة، لم يختف الخوف، بل تغير شكله ومصدره. ما يزال هناك وجود لمجموعات مسلحة في محيط المنطقة، وتستمر السرقات والتخريب أحيانا. لم يعد أحد يشعر بالأمان الكافي للمبيت في الأرض كما كان يحدث سابقاً. كما أن النساء يشعرن بخوف دائم من الخطف، وهو ما غير كثيرا من السلوكيات الاجتماعية التي كانت طبيعية في السابق.»

إلى جانب الجرائم المباشرة القائمة على النوع الاجتماعي، برز نمط آخر من السياسات، التي تقلص عمليا مساحة المشاركة العامة للنساء. فمنذ تولي السلطة الحالية الحكم، اتخذت إجراءات إدارية وتنظيمية أدت إلى تضييق واسع على عمل المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني داخل البلاد. **فقد أجبرت** العديد من الجمعيات والمنظمات على تغيير هويتها أو اسمها إذا كان يتضمن مفاهيم مثل «النسوية» أو «الجندر» أو «العدالة الجندرية»، وذلك كشرط أساسي للحصول على الترخيص القانوني للعمل.

كما فرضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قيودا إضافية على تسجيل الجمعيات وتنظيم أنشطتها، من بينها اشتراط الحصول على موافقات أمنية وسياسية مسبقة من الجهات المعنية قبل تنفيذ أي نشاط عام. وفي ظل هذه البيئة التنظيمية المقيَّدة، يصبح عمل المنظمات النسوية والمبادرات المرتبطة بحقوق النساء، خاضعا لرقابة مؤسسية وأمنية مشددة تحدُّ من قدرتها على العمل المستقل أو على المساهمة في النقاشات العامة المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وتقول هنادي صالح (اسم مستعار)، وهي مديرة ومؤسسة لجمعية نسوية تم إجبارها على تغير اسم جمعيتها، التي تعمل في ريف حلب الغربي:

«واجهنا في عملنا تحديات عديدة كمنظمة نسوية، خصوصا عندما أردنا تسجيل منظمتنا في سوريا. فقد فرض علينا تغيير اسم المنظمة، واستبدال كلمة «نسوية» بـ «نسائية لكي يتم قبول التسجيل»

ولم يقتصر الأمر على تغيير الاسم فقط، بل طلبت منا مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل أيضاً اعتماد قوالب جاهزة للنظام الداخلي، والهيكل الإداري، وآلية هيكلة العمل بشكل كامل، بحيث لا يكون أمامنا سوى إضافة المعلومات الخاصة بالجمعية، مع الالتزام بالنموذج الذي حددته المديرية. هذه القوالب الجاهزة تقيد قراراتنا كمديرات لهذه المنظمات، وتحد من قدرتنا على اتخاذ قرارات مستقلة بعيداً عن تدخل الحكومة.»

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

وتضيف:

«على الرغم من أنَّ الإعلان الدستوري يضمن المساواة وحرية العمل المدني، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصدرت عدة قرارات تتعارض مع هذا الإعلان، وتلزمنا بالعمل بموجبها، ما يحدُّ من تواصل منظمات المجتمع المدني، ويفرض تدخلا في قراراتها الداخلية.»

في هذا السياق، لا يعود العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة حقوقية منفصلة عن سياسات الموارد أو الأزمات البيئية، بل يصبح جزءاً من البنية السياسية الأبوية والذكورية، التي تنتج مناخاً معادياً للنسوية والحقوق الجندرية، وتحدد من يملك القدرة على المشاركة في إدارة الأزمات المناخية ومن يُقصَى عنها. فحين تُقيَّد مساحة عمل المنظمات النسوية، وتفرض قيوداً على الخطاب المرتبط بالمساواة الجندرية، وتُقصَى النساء من المجال العام عبر الخوف والعنف والرقابة المؤسسية، يصبح الحديث عن إشراك النساء في السياسات المناخية أو في إدارة الموارد الطبيعية مفصولاً عن الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يفترض أن يتحقق فيه.

> **"فرض علينا تغيير اسم المنظمة واستبدال كلمة "نسوية" بـ "نسائية" ليتم قبول التسجيل."**

نتيجة لذلك، تتحول المبادئ، التي تؤكدها الاتفاقيات الدولية حول العدالة الجندرية والمشاركة المجتمعية، مثل تلك التي تبنتها خطة «بلم» للعمل الجندري ضمن مؤتمر المناخ COP30، إلى التزامات شكلية، يصعب تطبيقها في سياق لا يوفر شروط المشاركة الحرة، ولا يضمن الحماية أو المساءلة. ولهذا، يَفقد الحديث عن إدماج النساء في سياسات التكيُّف مع التغيُّر المناخي معناه إذا بقيت بنية الإفلات من العقاب قائمة. **فالعدالة المناخية ليست ممكنة في ظل سلطة تنتج الندرة وتعيد توزيعها عبر العنف والخوف والإقصاء؛ إذ إن النساء عندما يُدفَعن إلى البيوت قسرا ويُقصَين عن المجال العام، يُقصَين في الوقت نفسه عن التمثيل السياسي وعن القرار المتعلق بالمياه والطاقة والزراعة، وعن الحق في المشاركة في إعادة بناء الحياة على أسس عادلة.**

استمرار تسليح الخدمات الأساسية في سياق الأزمات المناخية

لا يقتصر تسليح الخدمات والاحتياجات الأساسية في سوريا على سنوات الحرب السابقة، بل تظهر مؤشرات على استمرار هذا النمط في المرحلة الراهنة كذلك. ففي حالات مثل الحصار الذي فرض على مدن سورية مثل السويداء وكوباني، واجه السكان قيوداً طويلة على الوصول إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء. وفي مثل هذه الحالات لا يكون الحرمان من الخدمات نتيجة عرضية للأزمات، بل يتحول إلى أداة سياسية تستخدم للضغط على المجتمعات المحلية وإخضاعها.

غير أن قراءة هذه السياسات لا يمكن أن تبقى محصورة في بعدها السياسي أو العسكري فقط. فالحصار وقطع الإمدادات في سياق يشهد تصاعداً في الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الفيضانات الغزيرة أو العواصف الثلجية، يعني أن أثر هذه السياسات يتضاعف على الفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمع.

وعندما تُقطَع المياه والطاقة أو تُقيَّد الإمدادات الغذائية والدوائية في لحظات مناخية قاسية، لا يتوزع الضرر بالتساوي. فالنساء، وخاصةً الحوامل والمرضعات، والنساء اللواتي يعانين من أمراض مزمنة، أو اللواتي لا يمتلكن شبكات دعم اجتماعي، يجدن أنفسهن في الخط الأمامي للأزمة. فالمسؤولية اليومية عن تدبير الغذاء والمياه والرعاية الصحية تقع في كثير من الأحيان على النساء داخل الأسرة، ما يجعل آثار الحصار والكوارث المناخية تتجسد مباشرة في أجسادهن وأعبائهن اليومية.

بهذا المعنى، لا تكون سياسات الحصار وقطع الخدمات مجرد أدوات سياسية، بل تتحول إلى شكل من أشكال العنف البنيوي، الذي يعيد توزيع الأذى داخل

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

المجتمع وفق خطوط الجندر والطبقة والهشاشة الاجتماعية. ومع ذلك، نادراً ما تُدرَج هذه الآثار ضمن النقاشات الدولية حول العدالة المناخية أو ضمن آليات المساءلة المرتبطة بالاتفاقيات البيئية الدولية.

تشير دوريس عواد، وهي خبيرة في قضايا العدالة المناخية والحوكمة المحلية، مهتمة بتقاطع العدالة البيئية مع العدالة الجندرية ومسارات العدالة الانتقالية في سوريا، إلى هذه المفارقة بوضوح، إذ تركز في عملها على تحليل إدارة الموارد الطبيعية، لاسيما المياه والطاقة، وعلاقتها ببنية السلطة والمشاركة المحلية وإعادة الإعمار. كما شاركت في نقاشات سياساتية حول إدماج العدالة المناخية ضمن المرحلة الانتقالية والخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام. وتقول:

"العدالة المناخية ليست ملفاً بيئياً فقط، بل هي مسألة حقوق وعدالة اجتماعية"

«العدالة المناخية ليست ملفاً بيئياً فقط، بل هي مسألة حقوق وعدالة اجتماعية. هي مرتبطة بتوزيع الموارد، المياه والطاقة والأرض، وبمن يتحمل الأعباء ومن يملك القدرة على التكيُّف. والنساء غالباً يتحملن عبئاً أكبر لأنهن في مواقع هشاشة اجتماعية واقتصادية، ولأن الأزمات تُترجم داخل البيت والعمل والرعاية.»وتضيف عواد أنَّ إدماج المناخ في سياقات التحول السياسي ليس خياراً ثانوياً، بل ضرورة أساسية لأي مسار للعدالة.

«العدالة الانتقالية لا تعني السياسة وحدها، بل تشمل جبر الضرر والمحاسبة وإصلاح المؤسسات وإعادة الإعمار. وإذا تجاهلنا المناخ والموارد في هذه المرحلة، فنحن نعيد إنتاج الظلم نفسه، خصوصاً على النساء.»

وفي ظل غياب مثل هذا الربط في السياسات الدولية، تستطيع الدول أن تستمر في استخدام الموارد والخدمات الأساسية كأدوات ضغط داخلي، في الوقت الذي تقدم فيه نفسها على المنصات الدولية بوصفها أطرافاً ملتزمة بالعمل المناخي. كما تشير عواد إلى أن بنية النظام المناخي الدولي نفسه تسمح بهذا التناقض، فتقول:

«اتفاقية باريس جيدة نظرياً، لكنها في التطبيق ليست حاسمة، لأنها تقوم إلى حد كبير على التزامات طوعية. الدول الكبرى المسببة للتلوث تملك نفوذاً كبيراً ويمكنها الالتفاف على الالتزامات أو تأجيلها. لذلك لا يمكن الاعتماد على الاتفاقيات وحدها؛ نحتاج آليات إلزام ومحاسبة وتمويل حقيقي للتكيُّف والخسائر والأضرار.»

من هذا المنظور، لا يكفي النظر إلى المناخ بوصفه ملفاً بيئياً منفصلاً عن السياسة أو عن أنماط الحكم. فحين تتقاطع الكوارث المناخية مع سياسات الحصار وقطع الخدمات، يتحول المناخ إلى عامل مضاعف للأذى الاجتماعي، بينما تبقى المسؤولية السياسية عن هذا الأذى خارج نطاق المساءلة الدولية.

إعادة إنتاج اقتصاد الظل والفساد في إدارة الموارد

لا يمكن فهم سياسات الموارد في سوريا اليوم بمعزل عن البنية الاقتصادية، التي تشكلت خلال سنوات الحرب. فمع انهيار المؤسسات العامة وتراجع الرقابة، نشأت شبكات واسعة من اقتصاد الظل ارتبطت بمراكز السلطة السياسية والعسكرية، وسيطرت تدريجياً على قطاعات أساسية مثل الطاقة والمياه والمواد الغذائية والتجارة الحدودية. ومع تغير موازين القوى خلال سنوات النزاع، لم تختف هذه الشبكات، بل أعادت تشكيل نفسها داخل البنية الاقتصادية الجديدة.

وتشير تحقيقات صحفية وتقارير دولية إلى أن الاقتصاد السوري يشهد اليوم عملية إعادة تنظيم يقودها مقربون من مراكز القرار السياسي. ففي تحقيق نشرته وكالة رويترز عام 2025 حول إعادة تشكيل الاقتصاد السوري، أشار التقرير إلى دور شخصيات نافذة داخل بنية السلطة في إعادة ترتيب قطاعات اقتصادية أساسية، بما في ذلك التجارة والطاقة والخدمات العامة، ضمن شبكات اقتصادية غير شفافة ترتبط مباشرة بمراكز القرار السياسي. وتثير هذه التحولات مخاوف متزايدة من أنَّ عملية إعادة بناء الاقتصاد تجري ضمن منطق إعادة توزيع النفوذ، لا ضمن مسار إصلاح مؤسسي قائم على الشفافية والمساءلة.

يعيد هذا النمط إنتاج ديناميات اقتصادية تشبه إلى حد كبير تلك التي تشكلت في ظل النظام السابق، حيث ارتبطت إدارة الموارد العامة، بما فيها المياه والطاقة والبنية التحتية، بشبكات فساد محلية ودولية استفادت من البيئة الاقتصادية غير الشفافة ومن ضعف آليات المساءلة المؤسسية. وفي مثل هذه السياقات، تتحول الموارد الأساسية إلى مجالات ربح داخل اقتصاد ظل يعتمد على الصفقات غير المعلنة والاحتكار والوساطة.

ولا يقتصر خطر هذه البنية على استمرار أنماط النهب السابقة، بل يمتد أيضاً إلى الموارد الجديدة المرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب. فمع توسع برامج الدعم الدولية في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة المياه وإعادة تأهيل البنية التحتية، يبرز احتمال إعادة توجيه التمويل الدولي المخصص لمشاريع المناخ والتكيُّف البيئي نحو شبكات اقتصادية مرتبطة بالسلطة، خاصة في ظل غياب آليات شفافة للحوكمة والرقابة المؤسسية. في هذا السياق، لا تعود الموارد الطبيعية قضية بيئية أو خدمية أو حتى قيمة وطنية جامعة، بل تصبح جزءاً من اقتصاد سياسي أوسع يقوم على إعادة توزيع الامتيازات داخل دائرة ضيقة من السلطة والمستفيدين منها.

المناخ كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية

مدينة الحسكة، شمال شرق سوريا، 8 أيار/مايو 2023. © 2023 هيومن رايتس ووتش

وهكذا تتحول المياه والطاقة والمساعدات الإنسانية ومشاريع إعادة الإعمار إلى أدوات لإعادة إنتاج النفوذ السياسي والاقتصادي، بدلاً من أن تؤسس مدخلاً لإعادة بناء مؤسسات عامة عادلة قادرة على إدارة الموارد بكفاءة واستدامة.

من هذا المنظور، لا يمكن فصل النقاش حول العدالة المناخية في سوريا عن مسألة الحوكمة الاقتصادية. فالمشاريع المرتبطة بالمياه والطاقة والزراعة، وهي القطاعات الأكثر ارتباطاً بسياسات التكيُّف المناخي، يمكن أن تتحول إما إلى أدوات لإعادة بناء مؤسسات عامة أكثر عدالة، أو إلى موارد جديدة تعزز اقتصاد الظل وتعيد إنتاج اللامساواة نفسها، التي ساهمت في تعميق الهشاشة المناخية منذ البداية.

ولهذا، فإن أي نقاش حول السياسات المناخية في سوريا لا يمكن أن يقتصر على البعد التقني للتكيُّف البيئي، بل يجب أن يتضمن مساءلة البنية الاقتصادية، التي تُدار من خلالها الموارد. فبدون إصلاح مؤسسي حقيقي يضمن الشفافية والمساءلة، قد تتحول مشاريع المناخ إلى قناة جديدة لإعادة إنتاج الاقتصاد السياسي للحرب تحت مسميات التنمية والتكيُّف المناخي.

غير أنَّ تحليل العلاقة بين المناخ والسلطة في السياق السوري، لا يمكن أن يتوقف عند تشخيص هذه البنية فقط. فإذا كانت الندرة تدار ضمن شبكات سلطة واقتصاد سياسي تشكلت خلال سنوات الحرب، فإن التعامل مع آثارها لا يمكن أن يبقى مسألة تقنية تتعلق بإدارة الموارد أو التكيف المناخي فحسب.

فالأذى البيئي والمناخي، الذي تراكم خلال النزاع، ليشمل تدمير البنية التحتية للمياه والطاقة إلى تلوث الأراضي وانتشار أنماط طاقة ملوثة، يرتبط مباشرة بالبنية السياسية والاقتصادية، التي أنتجته. ومن هنا يصبح إدراج هذه الأضرار ضمن نقاشات العدالة الانتقالية مسألة أساسية، ليس فقط من منظور التعافي البيئي، بل أيضاً من منظور المساءلة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات.

وفي هذا السياق يبرز السؤال التالي: كيف يمكن لمسارات العدالة الانتقالية في سوريا أن تتعامل مع الأذى البيئي والمناخي بوصفه جزءاً من إرث الحرب، وأن تعيد بناء العلاقة بين المجتمع والموارد الطبيعية على أسس أكثر عدالة واستدامة؟

العدالة الانتقالية والعدالة المناخية

مساءلة الأذى البيئي وإعادة بناء شروط الحياة

غالبا ما تناقش العدالة الانتقالية في سياقات ما بعد النزاعات بوصفها إطاراً لمعالجة الانتهاكات السياسية والأمنية الجسيمة، مثل القتل خارج القانون والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وغيرها من أشكال العنف المباشر. غير أنَّ تجربة الحرب في سوريا تكشف أن العنف لم يقتصر على هذه الانتهاكات، بل امتد إلى الشروط المادية للحياة نفسها. فقد أدى استهداف البنية التحتية، وتدمير الأراضي الزراعية، وتلويث التربة والمياه، وتسليح الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، إلى إنتاج أذى بيئي واجتماعي طويل الأمد يتقاطع اليوم مع تسارع التغيُّر المناخي ويضاعف هشاشة المجتمعات المحلية. ومن هنا، لا يمكن فهم الأذى البيئي في سوريا بوصفه نتيجة جانبية للحرب، بل بوصفه جزءاً من البنية المادية للعنف الذي استهدف شروط الحياة ذاتها.

> "لا يمكن فهم الأذى البيئي بوصفه نتيجة جانبية للحرب، بل كجزء من بنية العنف ذاته"

ومن هذا المنظور، لا يمكن اختزال العدالة الانتقالية في المساءلة عن العنف السياسي المباشر فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الاعتراف بالأذى البيئي والمناخي الذي خلفته الحرب. فالتدهور البيئي في سوريا ليس نتيجة طبيعية للنزاع فحسب، بل هو جزء من بنية أوسع من العنف البنيوي الذي أعاد تشكيل العلاقة بين المجتمع والموارد الطبيعية، وقوض سبل العيش، وأضعف قدرة المجتمعات على التكيُّف مع الأزمات المناخية المتزايدة.

وتشير دوريس عواد، وهي خبيرة في قضايا العدالة المناخية والحوكمة المحلية، إلى هذا الترابط بوضوح حين تؤكد أن العدالة المناخية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية، بل ترتبط بتوزيع الموارد وبمن يتحمل الأعباء ومن يملك القدرة على التكيُّف. كما ترى أن تجاهل الأبعاد البيئية لإرث الحرب في مسارات العدالة الانتقالية قد يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط الظلم نفسها، التي ساهمت في تعميق الهشاشة الاجتماعية خلال النزاع.

لا يقتصر هذا الأذى على تدمير البيئة المحيطة، بل يتجسد أيضاً داخل الأجساد البشرية نفسها. فالتلوث الناتج عن مخلفات الذخائر، والتكرير البدائي للنفط، واستخدام مصادر مياه غير آمنة، وتدهور أنظمة الصرف الصحي، كلها عوامل تركت آثاراً صحية متزايدة في العديد من المناطق السورية، وارتبطت بظهور أمراض تنفسية وأمراض جلدية ومشكلات صحية متكررة في البيئات الأكثر تعرضا للتلوث. تظهر هذه الآثار بوضوح في شهادات النساء العاملات في المناطق المتأثرة مباشرة بهذه الظروف. **تشير صهباء الفرج (اسم مستعار)، التي تعمل مع النساء في ريف الرقة ومنطقة الجزيرة، إلى ملاحظات متكررة حول انتشار مشكلات صحية مرتبطة بالتلوث البيئي، بما في ذلك أمراض نسائية وأمراض تنفسية، خاصة في المناطق القريبة من مواقع التكرير البدائي للنفط أو حيث تستخدم مياه ملوثة لري المزروعات. وتضيف أن هذه الظواهر لا تناقش غالباً ضمن إطار بيئي أو مناخي، بل تترك دون تفسير واضح في ظل غياب الدراسات الطبية والبيئية الكافية، ما يجعل كثيرا من المصابين غير قادرين حتى على معرفة الأسباب المحتملة لما يعانون منه.**

كما تشير ذات الشهادة إلى ملاحظات متكررة حول ازدياد حالات البلوغ المُبكر لدى الفتيات في بعض المناطق. على الرغم من أنَّ الدراسات العلمية، باتت توثق على نحو متزايد أثر التغير المناخي والعوامل البيئية على جوانب متعددة من الصحة الإنجابية للنساء، وعلى بعض مؤشرات البلوغ والحيض، فإن الحالة السورية ما تزال تفتقر إلى دراسات مستقلة كافية تربط بصورة مباشرة بين ارتفاع درجات الحرارة وحالات البلوغ المُبكر لدى الفتيات.

وعليه تبرز الحاجة إلى تطوير أبحاث طبية وبيئية واجتماعية متخصصة تدرس هذه الظواهر في سياق الحرب والتلوث وتدهور الخدمات، وتفحص الروابط المحتملة بين الحرارة والضغوط البيئية والتحولات الاجتماعية وبين الصحة الإنجابية وتوقيت البلوغ.

العدالة الانتقالية والعدالة المناخية

وتكتسب هذه المسألة بعدا اجتماعياً إضافياً حين تقترن، كما في بعض الشهادات، بزيادة الهشاشة الاجتماعية ومخاطر التزويج المبكر في البيئات، التي تشهد انهياراً اقتصادياً وخدماتياً وتشديداً للقيود على الفتيات.

كما لا تقف آثار التغيُّرات المناخية والبيئية عند حدود الصحة الجسدية، بل تمتد أيضاً إلى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. فقد أظهرت دراسات متعددة أن ارتفاع درجات الحرارة وتزايد الضغوط الاقتصادية المرتبطة بندرة الموارد يمكن أن يسهما في زيادة التوتر والعنف داخل الأسر. وفي سياق مثل سوريا، حيث تتقاطع الأزمات المناخية مع آثار الحرب والانهيار الاقتصادي، تصبح النساء والفتيات في كثير من الأحيان في الخط الأمامي لهذه الضغوط.

> **"تطرح العدالة الانتقالية مسألة جبر الضرر، لكن التعويضات تركز على الخسائر المادية وتُهمل أضرار الأرض والموارد وسبل العيش."**

وإلى جانب الأذى البيئي والصحي، تطرح الحرب كذلك فجوة معرفية كبيرة في فهم الأثر البيئي والمناخي للنزاع. فسنوات الحرب لم تدمر الموارد الطبيعية والبنية التحتية فقط، بل عطلت أيضاً إنتاج المعرفة العلمية المستقلة حول البيئة والمناخ. وحتى اليوم، لا توجد دراسات كافية لتقييم الأثر البيئي طويل الأمد لمخلفات الحرب أو للعمليات العسكرية المكثفة التي شهدتها الأراضي السورية، بما في ذلك استخدام البلاد كساحة لاختبار أنواع متعددة من الأسلحة. وفي كثير من الأحيان ينظر إلى قضايا التغُّير المناخي بوصفها مسألة ثانوية أو ترفاً مقارنة بالأزمات الإنسانية والأمنية الأكثر إلحاحاً، رغم أنّ هذه القضايا تمس مباشرة شروط الحياة اليومية وإمكانات التعافي في مرحلة ما بعد الحرب.ومن هنا، تطرح العدالة الانتقالية سؤالاً أساسياً حول جبر الضرر. ففي حين تركز برامج التعويض غالباً على الخسائر المادية المباشرة، مثل تدمير المنازل أو الممتلكات، فإن الأذى الذي لحق بالأرض والموارد الطبيعية وسبل العيش الزراعية يبقى في كثير من الأحيان خارج نطاق هذه البرامج.

وتشير سناء صالح (اسم مستعار)، وهي مشاركة من ريف السلمية ارتبطت تجربتها بالعمل في أرض بعلية وبإدارة الضغوط المعيشية المرتبطة بالمياه والطاقة، إلى أن العدالة بالنسبة لكثير من النساء لا تعني فقط انتهاء الحرب، بل تعني أيضاً القدرة على استعادة الحياة اليومية والعمل والمشاركة في إعادة بناء المجتمع، فتقول: «العدالة بالنسبة لنا ليست فقط أن تتوقف الحرب، بل أن نستطيع أن نعيش بكرامة وأن يكون لنا دور في بناء المجتمع من جديد.»

العدالة الانتقالية
والعدالة المناخية

تعكس هذه الشهادة كما غيرها من شهادات النساء اللواتي عايشن الحرب في ظل تغيرات مناخية قاسية، تصوراً أوسع للعدالة يتجاوز إنهاء العنف المباشر ليشمل إعادة بناء شروط الحياة والكرامة. ولهذا، فإن إدماج العدالة المناخية ضمن مسارات العدالة الانتقالية لا يعني إضافة ملف بيئي جديد إلى أجندة التحول السياسي، بل يعني الاعتراف بأنَّ إعادة بناء المجتمع بعد الحرب تتطلب أيضاً مساءلة الأذى البيئي الذي خلفه النزاع، وجبر الضرر المرتبط بتدهور الأراضي وسبل العيش، وإصلاح المؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه والطاقة والزراعة، وضمان مشاركة النساء والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد التي يعتمد عليها مستقبلهم.

> **إدماج العدالة المناخية قانونياً ودستورياً ضروري لمنع الأزمات البيئية من إعادة إنتاج اللامساواة والعنف الجندري.**

كما أن إدماج العدالة المناخية ضمن الإطار القانوني والدستوري للدولة المستقبلية، يمثل خطوة أساسية لضمان ألّا تتحول الأزمات البيئية القادمة إلى مصدر جديد لإعادة إنتاج اللامساواة والعنف الجندري. فمع توقع ازدياد آثار التغُّير المناخي في المنطقة خلال العقود القادمة، يصبح من الضروري تطوير قوانين وسياسات عامة تضمن حماية النساء والفئات الأكثر هشاشة من آثار هذه التحولات، سواء في مجالات الصحة أو العمل أو الوصول إلى الموارد الطبيعية.

بهذا المعنى، فإن العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن أن تقتصر على معالجة إرث العنف السياسي فقط، بل يجب أن تشمل كذلك معالجة الإرث البيئي للحرب. فإعادة بناء السلام المستدام تتطلب إعادة بناء شروط الحياة نفسها، الأرض والمياه والطاقة، على أسس أكثر عدالة واستدامة. غير أن الاعتراف بهذا الأذى ومساءلته لا يكفي وحده لضمان عدم تكراره في المستقبل، لأن طريقة إعادة بناء المدن والبنية التحتية والاقتصاد بعد الحرب، ستلعب دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت مرحلة ما بعد النزاع ستعالج أسباب الهشاشة البيئية والاجتماعية أم ستعيد إنتاجها بأشكال جديدة. لذلك، تصبح إعادة الإعمار نفسها مسألة سياسية وبيئية في آن واحد، لا مجرد عملية تقنية، بل مسارا يحدد كيفية توزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع.

إعادة الإعمار في سياق العدالة المناخية

مقاربة نسوية لإدارة الموارد والحوكمة

غالبا ما تطرح إعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاعات بوصفها عملية تقنية تهدف إلى إعادة بناء المدن المدمرة، وإصلاح البنية التحتية، وتحفيز الاقتصاد عبر جذب الاستثمارات. غير أن هذه المقاربة التقنية تخفي سؤالاً سياسياً أساسياً: من يملك الموارد اللازمة لإعادة البناء؟ ومن يحدد أولويات إعادة الإعمار؟ وكيف سيعاد تنظيم الوصول إلى المياه والطاقة والأرض بعد الحرب؟

> "من يملك الموارد اللازمة لإعادة البناء؟ ومن يحدد أولويات إعادة الإعمار؟".

في الحالة السورية، لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن التحولات العميقة، التي شهدتها إدارة الموارد خلال سنوات النزاع. فقد أعيد تشكيل الوصول إلى المياه والطاقة والأرض ضمن شبكات نفوذ محلية واقتصادات ظل ارتبطت بالسلطة العسكرية والسياسية والتي تتمتع بمركزية ذكورية. ومع انهيار مؤسسات الخدمة العامة وتراجع الحوكمة البيئية والزراعية، إذ تحولت الموارد الأساسية، مثل المياه والطاقة، إلى مجالات للتنافس السياسي والاقتصادي، وإلى أدوات لإعادة توزيع النفوذ داخل المجتمع.

في هذا السياق، لا تمثل إعادة الإعمار مجرد عملية لإصلاح الأضرار المادية التي خلفتها الحرب، بل تمثل لحظة سياسية حاسمة يعاد فيها تشكيل العلاقة بين المجتمع والموارد والسلطة. فإذا جرت عملية إعادة البناء دون مساءلة البنية الاقتصادية والسياسية التي تشكلت خلال الحرب، دون إصلاح مؤسسات إدارة الموارد، فإن إعادة الإعمار قد تتحول إلى عملية جديدة لإعادة توزيع الامتيازات داخل النظام السياسي والاقتصادي الأبوي نفسه، الذي ساهم في إنتاج الهشاشة البيئية والاجتماعية منذ البداية.

كما أنَّ إعادة بناء المدن والقرى المدمرة لا يمكن أن تتم بمعزل عن التحولات المناخية المتسارعة، التي تشهدها المنطقة. فارتفاع درجات الحرارة، وتزايد موجات الجفاف، وتراجع الموارد المائية، كلها عوامل تفرض ضرورة إعادة التفكير في أنماط التخطيط العمراني، وإدارة المياه، والطاقة، والزراعة. إنَّ إعادة بناء البنية التحتية وفق النماذج السابقة ذاتها، التي قامت على استهلاك مرتفع للطاقة والمياه والتوسع العمراني غير المنظم، قد تعيد إنتاج الهشاشة المناخية بدلا من معالجتها.

ولهذا، فإنَّ إعادة الإعمار في سياق العدالة المناخية تعني أكثر من مجرد إعادة بناء ما دمرته الحرب؛ إنها تتطلب إعادة تصميم العلاقة بين المجتمع والموارد الطبيعية على أسس أكثر عدالة واستدامة. ويشمل ذلك تطوير بنى تحتية قادرة على التكيف مع التغُّير المناخي، وتحسين إدارة الموارد المائية، ودعم الزراعة القادرة على الصمود أمام الجفاف، وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى إعادة تأهيل الأراضي المتضررة من التلوث ومخلفات الحرب.

> **تتجاوز إعادة الإعمار مجرد البناء، لتشمل إعادة صياغة علاقة المجتمع بالموارد على أسس عادلة ومستدامة**

وتوضح شهادة عبير حاتم (اسم مستعار) هذا المعنى بوضوح، وهي باحثة وناشطة سورية في مجالات المشاركة السياسية وبناء السلام، عملت في التغطية الصحفية وتوثيق قضايا العدالة والمشاركة العامة. عادت إلى سوريا بعد سقوط النظام السوري. وتلفت عبير إلى أنَّ ما يخفف أثر المناخ على الحياة اليومية لا يتعلق بالطقس وحده، بل أيضاً بطريقة إدارة المدينة والخدمات، فتقول:

«من حيث المناخ، قد تبدو الظروف الطبيعية متشابهة في سوريا وتركيا: صيف حار وشتاء بارد. لكن الفرق يكمن في طريقة إدارة الدولة والمدينة للخدمات. في تركيا رأيت بيوتا مؤهلة، وخدمات عامة تقلل أثر الحر والبرد، وبرامج بلدية واضحة لفرز النفايات وتدويرها، وتدريبا للمؤسسات على تقليل الهدر. في المقابل، في سوريا لا أرى الحد الأدنى من هذه الإدارة. المساحات الخضراء محدودة، وكثير من الأشجار ذابلة بحجة عدم توفر المياه لسقايتها. في حلب مثلا، توجد مناطق محدودة تحتوي على حدائق وأشجار، بينما تعاني بقية المدينة من فراغ أخضر واضح.»

تكشف هذه الشهادة أن إعادة الإعمار لا تتعلق فقط بإعادة بناء الجدران والخدمات، بل أيضا بنوع الإدارة الحضرية والبيئية التي ستحدد شكل الحياة اليومية وإمكانية التكُّيف مع التغيرات المناخية. كما تكشف أن غياب الشفافية في إدارة الموارد والخدمات لا يقل أهمية عن نقص الموارد نفسها.

إعادة الإعمار في سياق العدالة المناخية

غير أنَّ البعد البيئي لإعادة الإعمار لا يمكن فصله عن البعد الاجتماعي والجندري. فالتجارب الدولية تظهر أن عمليات إعادة الإعمار، التي تدار ضمن أنظمة سلطوية أو هياكل حكم ذكورية تميل إلى إعادة إنتاج اللامساواة القائمة بدلا من معالجتها. وفي مثل هذه السياقات، يعاد توزيع الموارد والاستثمارات بطريقة تعزز نفوذ النخب السياسية والاقتصادية، بينما تبقى الفئات الأكثر تضرراً من الحرب، ومنها النساء، خارج مواقع اتخاذ القرار. وتكشف الشهادات الواردة في هذه الورقة أنَّ النساء كنَّ في قلب إدارة الأزمات البيئية والمعيشية خلال سنوات الحرب. فقد اضطلعن بأدوار أساسية في العمل الزراعي، وفي تدبير المياه والطاقة داخل المنزل، وفي إدارة الموارد المحدودة داخل المجتمعات المحلية. **ومع ذلك، ما تزال النساء غالبا مستبعدات من عمليات التخطيط وإعادة الإعمار ومن مواقع صنع القرار المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.**

"مشاريع المياه والطاقة والزراعة ليست تقنية فقط، بل سياسات تحدد من يصل إلى الموارد ومن يُقصى عنها."

وتشير خولة دنيا، وهي منسقة «اللوبي النسوي السوري» في سوريا ومدربة على قضايا النوع الاجتماعي، إلى أنَّ إدارة الموارد الطبيعية في سياقات ما بعد النزاع تمثل ساحة مركزية لإعادة تشكيل الحوكمة والسلطة داخل المجتمع. وتعمل حالياً على مشروع يتناول التعريف بقرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000، إضافة إلى ملف التغيُّر المناخي والعدالة المناخية، مع تركيز خاص على ربط العدالة المناخية بالعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، والإصلاح القانوني، والمؤسساتي. وفي هذا السياق، تؤكد أنَّ مشاريع المياه والطاقة والزراعة ليست مجرد مشاريع تقنية، بل هي سياسات تحدد من يملك القدرة على الوصول إلى الموارد ومن يُقصى عنها، وكيف تُعاد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحرب.

ويتقاطع هذا الطرح مع ما تكشفه شهادات النساء في هذه الورقة، حيث تظهر بوضوح كيف تحولت إدارة الموارد النادرة، مثل المياه والطاقة، جزءاً من الاقتصاد السياسي للحرب، وكيف تحولت النساء إلى من يتحمل العبء الأكبر في إدارة هذه الندرة داخل الحياة اليومية، عبر عمل غير مرئي يعوض انهيار الخدمات العامة وتراجع السياسات الزراعية والاجتماعية.

غير أنَّ أحد الجوانب، التي تظل غائبة إلى حد كبير في النقاشات حول إعادة الإعمار في سوريا هو البنية الجندرية للاقتصاد نفسه. فحتى الآن، تتركز الاستثمارات الكبرى في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والعقارات، وإعادة الإعمار ضمن شبكات اقتصادية يقودها رجال، بينما تغيب النساء بشكل شبه كامل عن مواقع الاستثمار والقرار الاقتصادي في هذه القطاعات.

ولا يقتصر هذا الغياب على ملكية الشركات الكبرى أو المشاريع الاستثمارية، بل يمتد أيضا إلى القطاعات الأكثر ارتباطاً بإدارة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه والتخطيط العمراني.
إنَّ غياب النساء عن هذه المجالات لا يعكس فقط تفاوتاً اقتصادياً، بل يشير إلى خلل بنيوي في كيفية تصميم عملية إعادة الإعمار نفسها. فإقصاء النساء من قطاعات الاستثمار والتخطيط الحضري وإدارة الموارد يعني أنَّ السياسات، التي ستحدد شكل المدن والقرى والبنية التحتية في المستقبل تصاغ ضمن منظومة اقتصادية، وسياسية ذكورية، لا تعكس بالضرورة الخبرات الاجتماعية والبيئية المتنوعة داخل المجتمع.

> "إعادة الإعمار ليست بناءً مادياً فقط، بل إعادة بناء للعقد الاجتماعي."

في هذا السياق، يصبح إدماج العدالة الجندرية في سياسات إعادة الإعمار جزءاً أساسياً من العدالة المناخية. فإعادة بناء البنية التحتية، وإطلاق الاستثمارات دون معالجة التفاوتات الجندرية في الوصول إلى الموارد والقرار الاقتصادي يؤدي إلى إعادة إنتاج بنية السلطة نفسها، التي ساهمت في تعميق الهشاشة البيئية والاجتماعية منذ البداية. وعليه، لا يمكن أن تشكل إعادة الإعمار مجرد عملية بناء مادي لما دمرته الحرب، بل يجب أن تكون أيضاً عملية إعادة بناء للعقد الاجتماعي نفسه: أي إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والموارد والسلطة على أسس أكثر عدالة واستدامة، بحيث لا تعود الأرض والمياه والطاقة أدوات للهيمنة والعنف، بل موارد مشتركة تُدار بما يضمن العدالة الاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة.

وفي ضوء ما كشفته هذه الورقة من ترابط بين الأذى البيئي، والعنف البنيوي، وإدارة الموارد، تطرح التوصيات التالية بوصفها خطوات أولية نحو عدالة مناخية أكثر ارتباطاً بالمساءلة والإنصاف وعدم التكرار.

التوصيــات

1 على مستوى العدالة الانتقالية والمساءلة وعدم التكرار

1. الاعتراف الرسمي والوطني بالأذى البيئي والمناخي، الذي خلفته الحرب في سوريا بوصفه جزءاً من إرث النزاع والانتهاكات، التي طالت شروط الحياة، لا أثراً جانبياً أو ملفاً تقنياً منفصلاً.

2. إدراج الأذى البيئي والمناخي ضمن مسارات العدالة الانتقالية، بما يشمل آليات المساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وضمانات عدم التكرار، مع توسيع مفهوم الضرر ليشمل الأرض والموارد الطبيعية، وسبل العيش الزراعية، والأضرار الصحية، والاجتماعية الناتجة عن التلوث وانهيار الخدمات الأساسية.

3. دعم المساءلة عن الأضرار البيئية الناتجة عن استخدام أسلحة ذات أثر واسع، وعن الممارسات العسكرية والاقتصادية، التي ساهمت في تلويث الأرض والمياه والهواء وتدمير شروط الحياة خلال النزاع، بما في ذلك أي استخدام لسوريا كساحة لعمليات عسكرية فاقمت الأذى البيئي طويل الأمد.

4. تطوير إطار قانوني ودستوري وتشريعي يضمن حماية البيئة والموارد الطبيعية في أزمنة النزاع والحرب، ويوضح حدود الأذى البيئي الجسيم والانتهاكات أو الجرائم البيئية، بما يجعل حماية البيئة جزءاً من ضمانات عدم التكرار.

2 على مستوى الرصد البيئي والصحي وإنتاج المعرفة

5. إطلاق برامج مستقلة وشاملة للرصد البيئي، تشمل التربة، والهواء، والمياه، ومناطق التلوث ومخلفات الحرب، من أجل تحديد حجم الأذى البيئي وتوثيقه ووضع خطط عملية لترميمه.

6. دعم دراسات طبية وبيئية مستقلة حول الآثار الصحية للتلوث والتغير المناخي في سوريا، مع إيلاء اهتمام خاص لما ورد في شهادات النساء بشأن الأمراض التنفسية، وبعض الأمراض المزمنة، ومشكلات الصحة الإنجابية، ودراسة الروابط المحتملة بين الحرارة والتلوث والضغوط البيئية، وبعض الظواهر الصحية والاجتماعية، بما في ذلك البلوغ المبكر.

7. تخصيص جزء من التمويل الوطني والدولي، لفرق طبية وبحثية متخصصة، تضم طبيبات وأطباء، وباحثات وباحثين، قادرين على دراسة الأثر البيئي والصحي للحرب على النساء والفتيات، وربط نتائج هذه الدراسات بالسياسات العامة وبرامج جبر الضرر.

8. دعم إنتاج معرفة مستقلة حول الأثر البيئي طويل الأمد للحرب، بما يشمل مخلفات الأسلحة، والتكرير البدائي، وتدمير البنية التحتية، وأنماط الطاقة الملوثة، لكسر التعامل مع المناخ بوصفه ملفاً ثانوياً أو ترفاً مقارنة بالقضايا الأمنية والإنسانية.

على مستوى الحماية الجندرية والسياسات العامة

9. تطوير قوانين وسياسات حماية فعالة للنساء والفتيات، في سياقات الندرة والأزمات المناخية، وما بعد النزاع، بما يضمن الحماية من العنف والاستغلال والإقصاء في البيئات المتأثرة بالحرب والجفاف والانهيار الخدمي.

10. إدماج مقاربة حساسة للنوع الاجتماعي، في خطط الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات البيئية، بما يراعي أثر البنى الأبوية والذكورية على توزيع الموارد، والحماية، واتخاذ القرار، ويضمن مشاركة النساء بصورة فعلية في هيئات الطوارئ، وإدارة المخاطر، وتوزيع الموارد والخدمات الأساسية.

على مستوى المنظمات النسوية والحقوقية والبيئية

11. تعزيز دور المنظمات النسوية والحقوقية والبيئية، في مراقبة التزام السلطة الانتقالية السورية بالاتفاقيات والالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ والجندر، عبر إعداد تقارير دورية مستقلة، ترصد الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية، لاسيما بما يتعلق بالعدالة الجندرية، ومشاركة النساء، والشفافية، والمساءلة، وإدارة الموارد.

12. دعم تطوير برامج نسوية وبيئية منبثقة من الواقع السوري نفسه، وتجنب المقاربات الجاهزة أو الأداتية، التي تتعامل مع المناخ بوصفه مدخلاً شكلياً للتمويل أو للخطاب العام من دون مساءلة البنى السياسية، والاقتصادية المنتجة للهشاشة.

13. دعم مقاربات إبداعية وتربوية طويلة الأمد في العمل على العدالة المناخية، تشمل الفن والثقافة، والأبحاث، والدراسات، والأنشطة الموجهة للأطفال والطفلات واليافعين/ات، بما يسهم في إعادة بناء علاقة صحية مع البيئة والطبيعة والموارد. كما ينبغي العمل على إدماج المفاهيم البيئية، والمناخية، والمرتبطة بالعدالة الاجتماعية ضمن المناهج التعليمية في مراحل مبكرة، بما يساعد على تكوين وعي مجتمعي جديد لا يتعامل مع المناخ كملف تقني أو موسمي، بل كجزء من شروط الحياة والكرامة والعدالة.

14. تشجيع المنظمات النسوية على التعامل مع العدالة المناخية بوصفها قضية حقوق، وعدالة اجتماعية، وحوكمة، وربطها مباشرة بقضايا المياه والطاقة والزراعة والحماية والعنف والتمثيل السياسي، مع الاستثمار في بناء وعي مجتمعي يعيد العلاقة مع الأرض والطبيعة والمناخ من منظور نسوي وعدالة اجتماعية.

15. تعزيز التعاون بين المنظمات النسوية والبيئية ومنظمات العدالة الانتقالية لإنتاج مرافعة مشتركة حول الأذى البيئي، والمساءلة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وعدم استخدام المياه والطاقة والخدمات الأساسية كأدوات إخضاع سياسي.

5 على مستوى إعادة الإعمار والحوكمة الاقتصادية وإدارة الموارد

16. التعامل مع عملية إعادة الإعمار بوصفها عملية سياسية، وبيئية، واجتماعية، تعيد تنظيم الموارد والسلطة والحوكمة، لا مجرد عملية استثمارية أو هندسية، بما يمنع إعادة إنتاج البنية السياسية، والاقتصادية نفسها، التي عمقت الهشاشة خلال الحرب.

17. ضمان الإدماج الفعلي للنساء في عملية إعادة الإعمار وإدارة الموارد، من خلال توسيع وصول النساء إلى مواقع اتخاذ القرار والاستثمار والتخطيط، وعدم الاكتفاء بالتمثيل الشكلي، بما يسهم في تفكيك البنى الأبوية والاقتصادية، التي أقصت النساء تاريخياً عن مؤسسات المياه والطاقة، والتخطيط الحضري، والاستجابة للكوارث، مع إلزام خطط إعادة الإعمار بمعايير واضحة للشفافية، والرقابة، والمساءلة، ومنع استخدام المياه والطاقة والخدمات الأساسية كأدوات للوساطة أو الاحتكار أو الإخضاع السياسي.

المراجع

أولاً: الاتفاقيات الدولية والعمل المناخي

UNFCCC. Syrian Arab Republic (Paris Agreement Ratification Status). 2017.

UNFCCC. Belém Gender Action Plan. Draft decision -/CP.30. COP30, 2025.

ثانياً: الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في ظل السلطة الجديدة

Reuters. "She's Not Coming Back': Alawite Women Snatched from Streets of Syria." 27 June 2025.

OHCHR. UN Experts Alarmed by Targeted Abductions and Disappearances of Alawite Women and Girls in Syria. 23 July 2025.

OHCHR. UN Experts Alarmed by Attacks on Druze Communities, Including Sexual Violence Against Women and Girls. 21 August 2025.

Reuters. UN Rights Office Urges Accountability over Killings in Syria's Sweida. 18 July 2025.

ثالثاً: المجازر والانتهاكات الجماعية

Reuters. Investigation on Mass Killings of Alawites on Syria's Coast. 30 June 2025.

OHCHR. Report on Violations against Civilians in Syria's Coastal Region. 2025.

Reuters. "Entire Families Killed during Syria's Violence, UN Says." 11 March 2025.

رابعاً: الحصار وقطع الإمدادات والخدمات الأساسية

OCHA. Syrian Arab Republic: Flash Update No. 3 – Escalation of Hostilities in As-Sweida Governorate. 23 July 2025.

lution and Health Risks from Oil Products in North East Syria. 2020
Conflict and Environment Observatory (CEOBS). How War in Syria Is Damaging the Environment. 2022.
OCHA. Syria Battles Its Worst Extreme Weather in 60 Years. 14 August 2025

سابعاً: الفساد واقتصاد الظل وتحويل المساعدات

Reuters. "Syria Is Secretly Reshaping Its Economy. The President's Brother Is in Charge." 24 July 2025.
Reuters. "Syria's Islamist Rulers Overhaul Economy with Firings, Privatization of State Firms." 31 January 2025.
Chatham House. Conflict Economies in the Middle East and North Africa. 2019.
Chatham House. Aid Strategies in 'Politically Estranged' Settings. 2023

ثامناً: دراسات حول الحرارة وتوقيت البلوغ

Canelón, Silvia P., and Mary Regina Boland. A Systematic Literature Review of Factors Affecting the Timing of Menarche: The Potential for Climate Change to Impact Women's Health. 2020.
Assari, Shervin, et al. Heat Exposure Predicts Earlier Childhood Pubertal Initiation, Behavioral Problems, and Tobacco Use. 2025.

تاسعاً: النساء والعمل الزراعي والهشاشة الاقتصادية

FAO. National Gender Profile of Agriculture and Rural Livelihoods in the Syrian Arab Republic. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2018.
FAO. Turkey: Syrian Refugee Resilience Plan 2020–2021. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2020.aa
OCHA. Flash Updates on As-Sweida Governorate (No. 5 / No. 6). 2025.
Human Rights Watch. Syria: Attacks Damage Water, Electricity Systems. 2023.
Amnesty International. Syria: UN Must Continue Cross-Border Aid Regardless of UN Security Council or Syrian Government Approval. 12 May 2023.
Maslow, A. H. (1943). A theory of human motivation. Psychological Review, 50(4), 370–396.
Cain, K. S., Meyer, S. C., Cummer, E., Patel, K. K., Casacchia, N. J., Montez, K., Palakshappa, D., & Brown, C. L. (2022). Association of food insecurity with mental health outcomes in parents and children
Henwood, B. F., Derejko, K.-S., Couture, J., & Padgett, D. K. (2015). Maslow and mental health recovery: A comparative study of homeless programs for adults with serious mental illness
Pourmotabbed, A., Moradi, S., Babaei, A., Ghavami, A., Mohammadi, H., Jalili, C., Symonds, M. E., & Miraghajani, M. (2020). Food insecurity and mental health

خامساً: الضغط على المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني

Syria Justice and Accountability Centre (SJAC) et al. Joint Position Paper on the Directive from the Minister of Social Affairs and Labor. 24 October 2025.
عنب بلدي. منظمات سورية تعارض القيود على الموافقات المتعلقة بالتمويل. 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

سادساً: أثر الحرب على البيئة والمناخ

Reuters. "Russia Says It Tested More than 200 New Weapons in Syria." 2018.
United Nations Development Programme (UNDP). The Impact of the Conflict in Syria. 2025
PAX for Peace. A River of Death: Environmental Pol-

العدالة المناخية

في سياقات عملية إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية في سوريا

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby

© 2026